الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

واقع تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي

– دراسة حالة قطاع تربية المواشي –

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:

- حيمر نائلة
- سيدي عيسى بتول

تحت إشراف:

د/ حمزة داودي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د/ عاشوري ابراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
زيد جابر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
د/ حمزة داودي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا مباركا والصلاة والسلام على حبيبنا و شفيعنا وقرة أعيننا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نحمد الله العظيم المستعان الكريم على عظيم فضله وسخاء عطائه على إنارة دربنا و سعة الصدر .

نتقدم بخالص شكرنا إلىالأستاذ المحترم المشرف

****حمزة داودي ****

على توجيهه لنا والمساعدات القيمة التي قدمها لنا نشكره حق جزيل الشكر والعرفان

على المجهود الذي بذله من أجلنا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من أعاننا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

الحمد لله الذي خلق الأنوالر وجاعل اليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد

المختار –صلى الله عليه وسلم – بكل فخر أهدي مذكرتي وأهدي ثمرة تخرجي:

إلى أغلى وأحن وأرقى امرأة في الدنيا إلى ينبوع الصبر والمحبة التي غمرتني بحبها وعطفها ودعواتها إلى الوالدة الغالية **قرميش نادية** أطال الله في عمرها.

إلى من هو سندي في كل شدة وبسمة في كل فرح، تاج رأسي ووسام شرفي إلى ابي **محمد السعيد** حفظه الله .

إلى إخواني و سندي في الحياة اللذين ساندوني وشجعوني طيلة مشواري الدراسي: **ياسر بلقاسم** و**ضرار**.

إلى أغلى أخت في الكون **هاجر** التى لم تتركني ولم تبخل عليا بأي نصيحة أو معلومة وزوجها **أحمد مازوز**.

إلى من كانت عون لي زوجت أخي **سارة** حفظهاالله.

إلى جدي **الحسين** و جدتي **بندقية** رحمهما الله ، جدي **أحمد قرميش** وجدتي **لفتاحة عقيلة**.

إل الكتاكيت : **عبد الباسط ورواسي مازوز، روان** .

إلى كل من علمني حرفا لأصل به على ما أن عليه أساتذتي عبر كل الأطوار وبالخصوص الأستاذ **مصلة محمد**.

بتول

إهداء

بعد كل هذه الخطوات التي خطفتني بسرعة إلى هذه اللحظة أود

أن أقدم كلمات شكر وعرفان إلى كل من ساعد في إنارة طريقي رغم ما واجهته من ظلام ...لا يدوم

أولها بالنور الحقيقي الذي رافقني طيلة مرحلة إشراقي نحو الأفضل أمي رجاء .

إلى من أهداني طريقا يبحر فيه الأمل، الثقة والفخر بعد أن قام بمسح كل تلك العوائق التي تفسد جماله....فقط ليريني ما أستحق.

إلى تلك النظرات الوفية وهي ترافقني وأنا أصل هذه المرحلة

أبي كمال

كما أخطف بحر الشكر إلى أخوتي وأخواتي اللذين رافقوني بكل فخر في كل مسارات حياتي المتأتية دوما نحو اشراقة الغد أفضل.

ناريمان، نائل، سيرين

إلى كل من أخبرني أنني أستحق هذه القمة التي كافحت للوصول إليها

إلى خالتي وأمي الثانية منى التي كانت أول من يقابل نجاحي بكلمة تستحقينها.....شكرا.

إلى نفسي المقاومة في ظل انهيارات الحياة تستحق كل التصفيق والنجاح .

إلى تلك الفراشات التي تزين دروب صداقتنا " رميساء، أمال، عزيزة، ندى، بتول.

نائلة

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة الآليات التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل قطاع المواشي في ولاية ميلة، خاصة أن طبيعة الولاية والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة جعلت قطاع الفلاحة بصفة عامة وتربية المواشي بصفة خاصة أهم القطاعات في الولاية، وقد تبين أن وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التسعة وبالتنسيق مع المجمع الجهوي للاستغلال ميلة تعمل وفق توصيات وكالات الدعم ممثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية للتأمين على البطالة لتقديم نوعين من القروض الأول ذو طبيعة استغلالية مجسد في القرض الرفيق، والثاني ذو طبيعة استثمارية مجسد في قرض التحدي، وقد توصلت الدراسة الى أن آليات التمويل المعتمدة تتميز بالكثير من التسهيلات، خاصة في طرق التسديد، أو شروط المساهمة الشخصية، أو توفر الضمانات، ما يسمح بتشجيع المستثمرات والمشاريع في مجال تربية المواشي، لكن النتائج على أرض الواقع تظهر الكثير من الفشل في تجسيد تلك المستثمرات والمشاريع وفي تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل الفلاحي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع تربية المواشي.

Summary

The study aimed to find out the mechanisms used by the Agricultural and Rural Development Bank in financing the livestock sector in Mila state, especially since the nature of the mandate and the privileges granted by the state have made the agriculture sector in general and livestock farming in particular the most important sectors in the state. Two types of loans are of an exploitative nature embodied in the companion loan, and the second is of an investment nature embodied in the challenge loan, and the study found that the financing mechanisms adopted are characterized by a lot of facilities, especially in the methods of repayment, or the conditions of personal contribution, or the availability of guarantees, allowing the promotion of female investors and projects in the field of livestock. However, the results on the ground show a lot of failure in the embodiment of those investors and projects and in achieving their desired goals.

Keywords: Commercial banks, agricultural finance, agricultural bank and rural development, livestock sector.

المحتوى **الصفحة**

بسملة ..... **I**

شكر وعرفان ..... **II**

إهداء ..... **III**

ملخص..... **V**

فهرس الموضوعات..... **VI**

قائمة الجداول..... **IX**

قائمة الأشكال..... **X**

قائمة الملاحق ..... **XI**

المقدمة ..... أ– ز

الفصل الأول: مدخل نظري إلى البنوك التجارية وعملية التمويل الفلاحي

تمهيد **2**

المبحث الأول: لمحة عامة حول البنوك التجارية..... **3**

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية 3

أولا: تعريف البنوك التجارية. 3

ثانيا: أهمية البنوك التجارية 4

ثالثا: نشأة البنوك التجارية 5

المطلب الثاني: سياسات ووظائف البنوك التجارية 8

أولا: سياسات البنوك التجارية..... 8

ثانيا: وظائف البنوك التجارية..... 10

ثالثا: أهداف البنوك التجارية 11

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك 12

أولا: مصادر الأموال في البنوك التجارية..... 12
ثانيا: استخدامات الأموال في البنوك التجارية 13

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لعملية التمويل الفلاحي..... 15
المطلب الأول: أسياسيات حول التمويل الفلاحي..... 15
أولا : تعريف التمويل الفلاحي وأهميته. 15
ثانيا: طبيعته: 16
ثالثا: أهداف التمويل الفلاحي 17
رابعا: تصنيفات التمويل الفلاحي: 17
المطلب الثاني: مصادر التمويل الفلاحي. 19
المطلب الثالث: صيغ التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة في الجزائر. 22
أولا: القروض البنكية الموجهة والمباشرة..... 22
ثانيا: التمويل الغير مباشر عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية 25
خلاصة الفصل الأول: 27

الفصل الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع المواشي في ولاية ميلة.

تمهيد: 29
المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 30
المطلب الأول: عرض حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية 30
أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 30
ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 31
ثالثا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية: 32
رابعا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 33
المطلب الثاني: مهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية 34

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية 34
ثانيا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 34
ثالثا: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة 34
المطلب الثالث: المجمع الجهوي للاستغلال" ميلة". 37
أولا : التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال 37
ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال "ميلة : 42
ثالثا: تعريف مصلحة القروض ومهامها الأساسية 43
المطلب الرابع : صيغ التمويل الفلاحي 44
أولا : تقييم ودراسة صيغ التمويل المباشرة. 44
ثانيا: الوضعية المالية الشاملة لكل وكالة في إطار قرض الرفيق ضمن نشاط الحبوب. 51
ثالثا: تقييم ودراسة صيغ التمويل الغير مباشرة. 54
رابعا: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع ميلة خلال الفترة 2013-2019. 56
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض لمشروع" تربية المواشي. 60
المطلب الأول: ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 60
المطلب الثاني: ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابAnsej. 64
المطلب الثالث: في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 70
خلاصة الفصل : 76
خاتمة 77
قائمة المراجع 80
الملاحق 84

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة.	31
02	منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	35
03	رموز الوكالات التسع.	38
04	عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق ضمن نشاط الحبوب لسنة 2018-2019.	38
05	عدد الملفات الممنوحة من قرض الرفيق ضمن شعبة الحبوب لسنة 2019-2020.	40
06	عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق شعبة حبوب لسنة 2020-2021 من طرف مختلف الوكالات التسع.	41
07	الفرق بين كل من قرض الرفيق وقرض التحدي	49
08	عدد المستفيدين في إطار قرض الرفيق والتحدي لسنة 2017-2020	50
09	الوضعية المالية الشاملة المتضمنة لنسب استعمال قرض الرفيق ضمن" نشاط الحبوب" لكل وكالة لسنة 2019- 2021.	52
10	نسبة التسديد المحققة في اطار قرض الرفيق ضمن نشاط الحبوب من طرف كل وكالة لسنة 2018-2020	53
11	عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع ميلة خلال الفترة 2013-2019	56
12	امتيازات اتفاقية 2020 في إطار قرض "الرفيق" و"التحدي".	59
13	يمثل هيكل الاستثمار	67

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	يوضح أهم سياسات البنوك التجارية	9
02	يوضح أهم وظائف البنوك التجارية	11
03	يوضح مصادر التمويل الفلاحي	19
04	أهم مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة	32
05	اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	33
06	الوكالات التي يشرف عليها المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.	37
07	عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق "شعبة حبوب" لسنة 2018-2019	39
08	عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق شعبة حبوب لسنة 2019-2020	40
09	عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق من طرف الوكالات التسع لسنة 2020-2021	41
10	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال ميلة	42
11	أهم مميزات قرض الرفيق	45
12	عدد المستفيدين من قرض الرفيق والتحدي لسنة 2017-2020.	50
13	عدد القروض الممنوحة عبر وكالات الدعم خلال سنة 2013-2019.	55
14	منحنيات بيانية توضح عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال لولاية ميلة.	58

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نماذج عن منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	84
02	مجموعة الفواتير الشكلية للاغنام المراد اقتنائها للسيد ح.ك	85
03	وصل استيلام ملف القرض من طرف المجمع	87
04	وثيقة منح القرض للسيد ح.ك	88
05	شهادة الكفاءة المهنية	89
06	الفاتورة الشكلية للمواد المراد اقتنائها من طرف السيد (س.ب).	90
07	وصل استيلام ملف القرض للسيد (س.ب).	91
08	محضر المعاينة	92

مقدمة

المقدمة:

عرفت البنوك التجارية منذ نشأتها العديد من التغيرات التي طورت من نشاطاتها ونوعت الخدمات والمنتجات التي تقدمها، وعززت مكانتها بشكل ملحوظ في اقتصاديات الدول، وأصبحت تلعب دورا مهما في دعم التنمية وتحفيز مختلف القطاعات، من خلال خدمات تقليدية أو حديثة تتناسب مع سياسات كل دولة.

وفي سعيها للقيام بدورها على أكمل وجه تواجه البنوك التجارية تحديات كبيرة، فهي مطالبة بالبحث عن مصادر متنوعة للأموال التي تستخدمها في مختلف نشاطاتها، في بيئة تنافسية كبيرة مع مختلف المؤسسات والهيئات المالية الأخرى، لكن التحدي الأكبر يكمن في كيفية استغلال تلك الأموال بالطريقة الأمثل التي تحقق أهداف البنوك وأهداف المجتمع ككل، لذلك يعتبر خلق فرص مختلفة لمنح الائتمان في بيئات مناسبة لسياسات كل بنك ومتوافقة مع طبيعة عمله، تحقق أفضل توليفة بين السيولة والربحية والأمان هو أكبر مؤشر على نجاحه وكفاءة إدارته.

وتسعى البنوك الجزائرية كمثيلاتها في مختلف الدول إلى لعب الدور المنتظر منها في تنشيط الاقتصاد الوطني، وإنجاح برامج الدولة الرامية إلى تطوير القطاعات المختلفة ودعم المؤسسات والمشاريع الاستثمارية، بما يحقق رفاه المجتمع واكتفائه الذاتي، خاصة في ظل الظروف التي مرت بها الدولة في السنوات الأخيرة وما شهدته من ضغوطات بسبب تراجع أسعار النفط، والتي جعلت الاهتمام بالقطاعات الأخرى خارج المحروقات لدعم مداخيل الدولة من جهة وتقليل فاتورة الواردات من جهة أخرى ضرورة ملحة، لذلك ازداد الاهتمام بالقطاع الفلاحي لما تتوفر عليه الدولة من مقومات داعمة له وقادرة على توفير بيئة جيدة لنمو هذا القطاع، الذي رغم سعي الدولة إلى تطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي من خلال مختلف برامجها وخططها التنموية، إلا أن القطاع لا يزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الاهتمام.

وقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المشاركة في إنجاح ما سعت إليه الدولة الجزائرية، وتبنى دعم القطاع الفلاحي منذ نشأته، فقد كان هدف الدولة من إنشاء هذا البنك توفير مؤسسة مالية تهتم بتمويل هذا القطاع الحساس وتشجع نشاطات الفلاحين، ولعل تربية المواشي من بين المجالات التي يولي لها البنك أهمية كبيرة حتى بعد توسع مجالات نشاطه خارج الفلاحة، فهو لا يزال يقدم خدمات وصيغ تمويل خاصة تستهدف الراغبين في الاستثمار في قطاع المواشي، ويسعى إلى دعمه بأفضل طريقة.

أولا: طرح الإشكالية

بهدف دراسة ما يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى قطاع المواشي في ولاية ميلة سنحاول طرح إشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع المواشي في ولاية ميلة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما هي الآليات التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي؟
- ✓ كيف يمول بنك الفلاحة والتنمية الريفية قطاع الفلاحة؟
- ✓ ما هو تقييم آليات تمويل قطاع تربية المواشي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ميلة؟

ثانيا: الفرضيات

انطلاقا من السؤال الرئيسي للإشكالية والأسئلة الفرعية المنبثقة منها نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعتمد البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي على عدة آليات تختلف في تفاصيلها وأهدافها.

الفرضية الثانية: يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية قطاع الفلاحة على صيغ متعددة في تمويل القطاع الفلاحي باعتباره أكثر بنك معني بهذا القطاع.

الفرضية الثالثة: آليات تمويل قطاع تربية المواشي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجحت في النهوض بهذا القطاع ودعمت مشاريع رائدة فيه.

ثالثا: أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نطمح إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح بعض الجوانب المتعلقة بآليات التمويل الفلاحي المعتمدة من البنوك التجارية في العالم.
- الوقوف على أهم آليات التمويل الفلاحي المعتمدة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ميلة.
- تقييم واقع تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ميلة والمشاركة في إيجاد أفضل السبل للنهوض بهذا القطاع.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع هام جدا في هذه الولاية باعتبارها ولاية فلاحية، يشكل قطاع تربية المواشي فيها جزء هاما، خاصة لارتباطه بالعديد من المحاور الهامة يمكن ذكرها كما يلي:

- ✓ المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي كركيزة في مخططات رفع الناتج المحلي خارج المحروقات.
- ✓ ارتباط قطاع المواشي بمساعي الدولة في تحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ أهمية قطاع المواشي بالنسبة لسكان الولاية، خاصة أن الكثير منهم في حاجة إلى دعم وتشجيع لتطوير نشاطاتهم.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع بناء على عدة أسباب نذكر منها:

- تسليط الضوء على موضوع هام جدا في هذه الولاية باعتبارها ولاية فلاحية، وبالتالي محاولة تقديم دراسة قد يستفيد منها سكان الولاية بطريقة غير مباشرة.
- لم تقع بينا أيدنا أي دراسات تخص قطاع الفلاحة في ميلة، سواء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو أي بنك آخر، وهو قصور لابد من تداركه خاصة أن الولاية تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص في الإدارة المالية.
- علاقات القرابة التي تربط الطالبتين ببعض موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- تحصيل تكوين في مجال التمويل للطالبتين يدعم المسار الدراسي في الإدارة المالية.
- الرغبة والميولات الشخصية للطالبتين.

سادسا: منهج البحث

في دراستنا لهذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الموضوع، حيث تم جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالدراسة وتحليلها ومقارنتها بالطرح النظري المرتبط بها، واعتمدنا على **دراسة الحالة لتقييم** آليات تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع تربية المواشي في ولاية ميلة.

سابعا: حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تم انجاز الدراسة في السنة الدراسية 2020-2021 والتي تميزت بظروف انتشار فيروس كورونا، وهو ما أثر على الدراسة من عدة جوانب سواء الفترة المخصصة لدراسة الحالة على مستوى البنك التي اقتصرت على شهر واحد ابتداء من 15 مارس إلى 15أفريل مع مقابلات محدودة وإجراءات صارمة تخص الوباء، كما صعبت الالتقاء بالأستاذ المشرف في ظل ضعف شبكة الانترنت.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة بالتركيز على "المجمع الجهوي للاستغلال ميلة".

ثامنا: الدراسات السابقة

هدفت الدراسات السابقة إلى تسليط الضوء على تمويل البنوك لقطاع الفلاحة، في عدة ولايات، وتوضيح بعض خطط وبرامج الدولة لدعم هذا القطاع، وسنحاول في دراستنا هذه التخصص أكثر من خلال التركيز على قطاع تربية المواشي، والآليات التي يتم من خلالها تمويل هذا المجال من القطاع الفلاحي، وستكون الدراسة متعلقة بولاية ميلة والتي لم تقع بين أيدنا أي دراسات تخص قطاع الفلاحة في ميلة، سواء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو أي بنك آخر، وهو قصور لابد من تداركه خاصة أن الولاية تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع، وتتوفر على مقومات كبيرة للنهوض به.

- **دراسة هناء شويخي، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، هدفت هذه الدراسة التي توصلنا إليها من خلال التعرف على مختلف الآليات المعتمدة لتمويل القطاع الفلاحي وتوفير مختلف احتياجاته من السيولة التي تضمن استمرارية نشاطاته نحو تحقيق التنمية الأفضل، حيث تناولت في الجانب التطبيقي من البحث معرفة مدى أهمية سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة في حل مشاكل التمويل الفلاحي، وبالاعتماد على العديد من الهياكل و البرامج الداعمة لهذا القطاع. والتي تطرقنا إليها في دراستنا من خلال الإشارة إلى مختلف صيغ التمويل الداعمة للقطاع الفلاحي ومختلف البرامج الحكومية المسطرة لدعم القطاع الفلاحي وقطاع تربية المواشي الذي يشكل الجزء الأكبر من هذا القطاع.

- **كروش نور الدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 04-2019.

هذه الدراسة القيمة التي أشارت إلى مختلف ما تعلق بالتمويل الفلاحي من تعاريف، طبيعته، بالإضافة إلى أهميته في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في ظل مختلف الإصلاحات التي مر بها القطاع الفلاحي.

- **خالد حليف، صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي – الجزائر، بدون سنة نشره. هذه الدراسة التي تناولت عديد الصيغ التمويلية للقطاع الفلاحي منذ العهد الاشتراكي إلى ما بعد الانفتاح، وهو ما يظهر من خلال قرض التحدي وقرض الرفيق بالإضافة إلى مختلف وكالات الدعم والصناديق المنشأة حديثا. لدعم تمويل مختلف الفئات الشبابية. هذه الدراسة التي تمت على مستوى جامعة عنابة، في حين دراستنا التي تناولت أيضا مختلف الصيغ الآليات التمويلية كذلك المباشرة والغير مباشرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "المجمع الجهوي للاستغلال" خاصة لقطاع تربية المواشي ضمن الولاية.
- **فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، آلية تمويل القطاع الفلاحي والمحلي وعوامل تطوره في الجزائر**، دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد07، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، بدون سنة نشره. هذه الدراسة التي تناولت تفعيل دور التمويل الفلاحي المحلي سواء الحكومي المدعم أو التمويل البنكي، أو التمويل عن طريق وكالات التشغيل، في تحقيق التنمية الفلاحية المحلية وانعكاساتها على القطاع الفلاحي الوطني، هذه الدراسة التي تمت على مستوى على مستوى ولاية تبسة. لتكون لنا أيضا دراسة تناولت دور التمويل البنكي في تحقيق التنمية الفلاحية على مستوى ولاية ميلة، ببنك الفلاحة التنمية الريفية " المجمع الجهوي للاستغلال ميلة"، و خاصة دورها في تحقيق الدعم لقطاع تربية المواشي بالولاية.
- **طعوش فهيمة و فدور أسماء، البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، 2019-2020. خلال هذه الدراسة والتي تم من خلالها التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة، يقدم قروض متنوعة لتمويل المشاريع الفلاحية والتي من أهمها قروض موجهة للاستغلال تتمثل في قرض الرفيق، وأخرى موجهة للاستثمار تتمثل في قرض التحدي وذلك وفق العديد من الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية، الهادفة للرفع بالقطاع الفلاحي، هذا ماشهدناه من دعم على مستوى البنك بولاية ميلة للقطاع الفلاحي وخاصة قطاع تربية المواشي الذي يعتمد على مجموعة من الآليات التي سخرتها الدولة كدعامة لهذا القطاع.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تتلخص أهم المشاكل والصعوبات التي واجهتنا في هذا العمل فيما يلي :

- ✓ صعوبة القيام بالدراسة الميدانية خلال الفترة التي سبق وتم الاتفاق عليها مع المؤسسة وذلك بسبب موجة كورونا التي شلت غالبية القطاعات.
- ✓ عدم توفر المعطيات التي نحتاجها للسنة 2020-2021 وذلك لنفس السبب السابق الذي ساهم في شل حركة مختلف النشاطات.
- ✓ عدم توفر مراجع كافية سواء المنشورات أو الدراسات الميدانية، التي تناولت تمويل البنوك القطاع الفلاحي، وبالأخص قطاع تربية المواشي.

عاشرا: أدوات جمع البيانات

من أجل القيام بدراستنا بالشكل المطلوب وإعطاء إضافة علمية من خلالها، فقد اعتمدنا على:

المنشورات العلمية: والتي تنوعت ما بين كتب ومطبوعات، ومقالات في مجلات علمية إضافة إلى الرسائل والمذكرات المرتبط بدراستنا.

وثائق البنك الرسمية: وقد تحصلنا عليها من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمجمع الجهوي للاستغلال ميلة، وتكونت من مجموعة من الملفات والبيانات الخاصة ببعض المصالح التي ترتبط بدراستنا.

المقابلات الشخصية: والتي تمت مع موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي أجابوا فيها على مختلف الأسئلة التي طرحناها حول الموضوع.

حادي عشر: هيكل الدراسة

من أجل دراسة الموضوع ولإجابة على الإشكالية المرتبطة ب، ومن أجل التسلسل في مناقشة الفرضيات المنبثقة من الأسئلة الفرعية، قسمنا دراستنا إلى فصليين، حيث يتضمن كل فصل مبحثين اثنين مفصلين كالآتي:

الفصل الأول: تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة حول البنوك التجارية، بداية بالنشأة والمفهوم والأهمية، وصولا إلى الوظائف التي تقوم بها البنوك والدور الذي تلعبه في الاقتصاد والسياسات التي تعتمدها لتحقيق ذلك، كما عرجنا على المفاهيم المرتبطة التمويل الفلاحي وطبيعته، وأهدافه والمصادر المعتمدة لتمويل هذا القطاع، مع توضيح الآليات المتبعة في تلك العملية.

الفصل الثاني: قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة في تمويل قطاع المواشي، والذي تناولنا فيه أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم تطرقنا إلى أهم أنواع القروض التي يمنحها البنك للقطاع الفلاحي، إضافة إلى آليات وخطوات تمويل قطاع المواشي والذي استعرضنا تقييمه في النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

مدخل نظري إلى البنوك التجارية وعملية التمويل الفلاحي

تمهيد

يشهد العالم اليوم تنافسا كبيرا في جميع القطاعات الاقتصادية، حيث تبذل الدول والحكومات جهودا كبيرة من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي في جميع المجالات، ويحظى القطاع الفلاحي باهتمام كبير لما يوفره من دعم لتحقيق الأمن الغذائي، والأكيد أن النهوض بهذا القطاع يتطلب تضافر الجهود وتوافر البيئة المناسبة لذلك، ومن أهم التحديات التي يواجهها هذا القطاع هو عملية التمويل باعتبارها عنصر أساسي في وضع الخطط والبرامج، لان التوسع في أنشطة الفلاحية مرتبط بما يرصد لها من تمويلات، ولان البنوك هي أكثر الجهات المعنية بتقديم التمويل لمختلف القطاعات في كثير من الدول، وخاصة في الجزائر بسبب ضعف الأسواق المالية التي بإمكانها توفير تمويلات إضافية، فان الاهتمام بقطاع الفلاحة يستدعي الاهتمام بالبنوك وآليات دعمها له، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراسة البنوك وأهدافها وسياساتها خاصة المتعلقة بالتمويل الفلاحي كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عامة حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لعمية التمويل الفلاحي

المبحث الأول: لمحة عامة حول البنوك التجارية

مما لاشك فيه أن أي وحدة إنتاجية من الوحدات العاملة في قطاع الأعمال سواء كانت مؤسسة فردية، شركة أشخاص شركات مساهمة أو مؤسسات على شكليها الخاص والعام، فهي تحتاج إلى موارد مالية تفوق إمكانياتها وقدراتها الذاتية وذلك راجع للعمليات التي تفوق مواردها الذاتية. وتكون بذلك في حاجة إلى وسيلة لتمويل هذه المعلومات والنشاطات، وبناء على ذلك يمكن اعتبار البنوك بأنواعها المختلفة المصدر الأساسي لتمويل هذه المؤسسات وهو ما يجعل كل من مفهومي النمو والتقدم الاقتصادي مقرونان أساسا بهذه المصارف التجارية كونها تقوم بجذب وحفظ أموال المودعين ومنحها لمن هم في حاجة إليها. ولقد تم التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الركائز الأساسية المعالجة لهذا الموضوع وبهدف التعرف أكثر على واقع البنوك التجارية، النظريات المفسرة لمختلف نشاطاتها، مصادر الحصول على سيولتها وكيفية استخدام هذه المصادر ضمن مجموعة من السياسات وفي ظل عنصر المخاطرة.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

نظرا لتطور الحياة الاقتصادية، أصبح الفرد يبحث عن وسيلة لحماية أمواله من الضياع أو السرقة وهو الأمر الذي تولد عنه الحاجة لوجود مكان من خلاله يمكن المحافظة على أمواله، ولهذا قمنا بالتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف، أهمية البنوك التجارية.

أولا: تعريف البنوك التجارية

أطلقت كلمة البنوك التجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلا قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة، إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويلا لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو لهيئات خاصة أو حكومية [1].

تعرف البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز، ويتبين من هذا التعريف أن البنوك التجارية:

مؤسسة مالية: لأنها تتعامل في الأموال أخدا وعطاء، اقتراضا وإقراضا، استئجارا وتأجيرا.

مؤسسة وساطة: لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين والمستثمرين(أي أنها تقوم بإيصال النقود من وحدات الادخار إلى وحدات العجز)[2].

[1]: هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل، ط 2009م، ص 106.

[2]: محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة ، ط1، 2010، ص 105، 106.

فالمصرف هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى المصارف، وتأخذ شكل أقساط تأمين في شركات التامين، وشكل مدخرات في صناديق التوفير البريدية، والجهاز المصرفي لبلد ما. المؤسسات والأنظمة والقوانين التي تتألف منها وتعمل في ظلها جميع المصارف في ذلك البلد[1].

ثانيا: أهمية البنوك التجارية.

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها لأرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك بما يلي[2]:

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشرط والمدة الملائمة للاثنين ؛

2- بدون البنوك تكون المخاطر اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛

3- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم أرصدتها أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛

4- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، عائد مختلف و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛

5- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي لا يقبل عليها أو استثمارها أو تقديم الأموال والدعم لكل من يحتاجه.

كما يمكن الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي تلعبها هذه المصارف في الاقتصاد الوطني أهمها[3]:

تعد المصارف التجارية إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد كونها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى نواحي النشاط الاقتصادي، وكلما نما واتسع هذا النشاط اتسعت بالتالي الحلقة التي تحيط به وزادت تبعا لذلك عمليات المصارف التجارية لتلعب دورا مهما ورئيسيا في تطور البلدان وتقدمها اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا كونها تحتل مكانا متميزا بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن ثم بناء الهيكل الاقتصادي للبلد؛

ما تقدمه المصارف التجارية من مختلف الخدمات (تقديم القروض المختلفة للمقترضين، تحصيل الشيكات والكمبيالات، فتح الاعتمادات المستندية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المالية والنصح لعملائها وهو ما يساهم بشكل كبير في وضع الحلول المناسبة لها بما يحقق للمصارف التجارية دورا بارزا في الإسهام بتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته.

---

[1]: معوش إيمان و بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**،- دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام- ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2014-2015، ص05.

[2]: خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية في ظل الوجهات الحديثة للجزائر- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص06.

[3]: نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء ، ط1، 2009م، ص 74، 75.

ثالثا: نشأة البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ويعتبر الصيارفة في أوروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب [1].

فإذا تتبعنا تاريخ النشاط المصرفي نرى أنه نشأ وترعرع في مراكز الحضارات القديمة، وانتقل في العصور الوسطى إلى أوروبا، إذ أن أول مصرف بالشكل الحديث قد ظهر في ايطاليا ومن ثم انتشرت المصارف في باقي مناطق أوروبا. ونظرا لتنوع الأعمال الاقتصادية والتبادلات التجارية فقد تنوعت وتعددت أيضا العمليات المصرفية[2].

فكلمة البنك مشتقة من الكلمة الايطالية بنكو BANCO، التي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن ايطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى وقت ازدهار التجارة، وكان التجار يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصرافين وهكذا نشأت **الوظيفة الكلاسيكية الأولى** للبنوك وهي **قبول الودائع.** أين كان المودع يودع الذهب لقاء حصوله على إيصال، وإذا أراد الذهب يقوم بتقديم الإيصال، ومع مرور الزمن أصبح التجار يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب لدى الصراف.

تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من ذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت **الوظيفة الكلاسيكية الثانية** للمصارف وهي **الإقراض،** أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقرض خاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون، وكان أول بنك أقيم في البندقية عام 1157م، ثم توالى بعد ذلك ظهور مختلف البنوك[3].

- **النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية.**

عندما نتكلم عن نظريات البنوك، فنحن نقصد إعطاء وصف تجريدي لما تفعله البنوك تبريرا لاختياراتها وسلوكها وتطور عملياتها، ونذكر أهم هذه النظريات والتي تمثلت في خمس نظريات لكل منها ميزتها وأسباب ظهورها وافتراضاتها الخاصة.

[1]: خديجة مراحي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2]: سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1، 2010م، ص 75.

[3]: خديجة مراحي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

النظرية الأولى: نظرية القروض التجارية

و التي تعد أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك البنوك كونها متأثرة بالتقاليد وبأفكار ادم سميث منذ كتابه الشهير" ثروة الأمم"، وترى تلك التقاليد والأفكار أن البنوك التجارية يجب إن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية[1]، وهذه الأخيرة تتميز بدورة قصيرة لرأس المال، والقروض قصيرة الأجل يجب أن لا يتجاوز أجلها مدة السنة، وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة. فهي تقوم على فكرة أن القرض لابد أن يتضمن إمكانية السداد في المدة المقررة وبأسرع وقت، لكن هذه الأفكار لم تكن تتفق مع التطور والثروة الصناعية والتقدم التكنولوجي.

ولقد تطورت هذه النظرية إلى مجموعة من الصور الأخرى والتي سوف نتطرق إليها كما يلي[2]:

النظرية الثانية: نظرية التبديل

وهي نظرية أمريكية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر1890، فهذه الأخيرة والتي تهتم بتوسيع قاعدة التوظيف من خلال عدم الاقتصار على التعامل قصير الأمد وما تعبر عنه من عمليات والتي يحوزها البنك التجاري، فهي لا ترى في القروض التجارية (النظرية السابقة) أنها غير صالحة ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك التجارية على تلك الأصول فقط وإنما تهدف إلى عملية التنويع كون هذه العملية تحافظ على جودة السيولة، فتمتع البنك بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة سيساعد على تدعيم مركزه المالي. هذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تعدد وتنوع حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.

أما عن **النظرية الثالثة** المفسرة لنشاط البنوك التجارية فهي :

نظرية **الدخل المتوقع** : هذه النظرية الأمريكية أيضا والتي ظهرت في أواخر الأربعينيات تستند إلى توظيف أموال البنك التجاري بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولأمد مختلفة.

هذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث، تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، فهي تدعم الأوراق المالية الحقيقية وتبدأ تلك النظرية تحليلها بانتقاد نظرية القروض التجارية (قروض قصيرة الأجل)، وخاصة فكرة استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد، فليس هناك أي ضمانة أن بعض القروض وخاصة المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في

---

[1]: بوشيخي بوحوص، **النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة** " نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري، مجلة المالية والأسواق، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 05، سنة 2016، ص 27.

[2]: نعمان محصول، **تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية** – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2006–2007، ص 8، 9.

المواعيد المقررة وتحافظ بالتالي على "مركز السيولة للبنك التجاري"، فلا يمكن توفر ضمان مؤكد لبيع السلع ناهيك عن مخاطر الإفلاس، تقلبات الأسعار، مخاطر التضخم وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في إمكانية السداد.

وعليه فان الأمر الهام في هذه النظرية هو أن منح الائتمان أو القرض يتوقف على **دراسة البنك لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع**، فهذه المعرفة أو الدراسة هي التي يجب أن تقود سياسة البنك نحو **منح القرض أو رفضه**، أما كون القرض للمدة القصيرة أو الطويلة فليس هذا بضمانة كافية.

النظرية الرابعة: نظرية إدارة الخصوم.

ظهرت هذه النظرية في أواخر الستينيات، وهي تختلف عن النظريات السابقة أين تركز اهتمامها على:

تبرير نشاط البنوك التجارية على جانب الأصول أو العمليات، وتعترف بأن جانب الأصول وطبيعة تكوينه يلعب دورا هاما في "توفير واستمرارية السيولة في البنك"، ولكنها ترى في نفس الوقت أن السيولة تعتمد أيضا على مصادر التغذية الرئيسية والأساسية، أي على الخصوم.

وتبرر هذه النظرية أن البنك يمكن أن يستخدم جانب الخصوم من ميزانيته في توفير السيولة وذلك عن طريق تنمية موارده المالية من مصادر خارجية مثل: "إصدار سندات طويلة الأجل" تطرح للبيع في سوق رأس المال، "الاقتراض من السوق النقدية، من البنوك الأخرى، أو إصدار شهادات الإيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع ".

النظرية الخامسة: نظرية النماذج.

وتعد من النظريات الحديثة في هذا المجال، حيث أن البنك أو المسؤولين عنه يستطيعون بمساعدة النماذج المالية أن يتخذوا القرار الأقرب للصحة، وتقليل الخسائر بقد الإمكان ومن ثم تحقيق أهداف البنك. والنماذج هنا هي عبارة عن **أشكال رياضية** توضح العلاقة بين :

أصول وخصوم البنك في شكل رياضي، وذلك لتحقيق أهداف البنك من الربحية، توفير السيولة والأمان.

وعلى الرغم من ذلك، فان نظرية النموذج البنكي لا زالت في طورها الابتدائي، أي أنه لم يتوصل للان إلى نموذج موحد يعتبر الأصلح للبنك، حتى ولو تم التوصل إلى هذا النموذج فستظل الإدارة البنكية الخلاقة نوع من الفن الخاضع دائما للتجديد، الابتكار والتغيير.

المطلب الثاني: سياسات ووظائف البنوك التجارية

انه وبعد التطرق إلى مختلف ما تعلق بالبنوك التجارية من تعاريف، أهمية، نشأتها وكذلك مختلف النظريات التي تفسر نشاطات هذه البنوك. كان ولابد إكمال هذا الحقل المعلوماتي ليتضمن كل من سياسات، وظائف وكذلك أهداف البنوك التجارية في المطلب التالي:

أولا: سياسات البنوك التجارية.

سبق وان تم التطرق إلى الأعمال والخدمات المصرفية عند تناول المصارف عموما، وهي ذات الأعمال والخدمات التي تؤذيها المصارف التجارية في عملياتها وبالتالي لا ضرورة لتكرار مثل هذه العمليات وهو ما يفرض ضرورة التركيز في هذا الإطار على سياسات البنوك التجارية لأنها هي التي تحكم من خلالها هذه البنوك عملياتها، وتحدد طبيعتها وكافة ما يتصل بما تقوم به وتتمثل هذه السياسات في[1]:

أ. **سياسة السيولة**

تعرف السيولة في البنوك التجارية على أنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة القيمة، حيث تستخدم هذه القيمة في تلبية طلبات المودعين للسحب على ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع[2].

وتتمثل أيضا بكافة الإجراءات التي يتخذها البنك التجاري من أجل توفير أقصى درجة سيولة ممكنة عند استخدامها للموارد المتاحة لديها، ولأن الودائع الجارية تشكل الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري ومن الودائع لديه، لهذا فان عليه أن يكون قادرا باستمرار على تلبية طلبات المودعين بالسحب على ودائعهم في الوقت الذي يطلبون فيها أموالهم. خاصة وأن طلب المودعين هذا على ودائعهم الجارية غير قابل للتأجيل أو التأخير ولا الانتظار بسبب كونها ودائع تحت الطلب، إذ أن عدم توفير إمكانية السحب على ودائعهم الجارية هذه يفقد المودعين ثقتهم في البنك التجاري وهو ما يؤذي إلى زيادة السحوبات على الودائع في مثل هذه الحالات. وهو الأمر الذي يمكن أن يعرض البنك لخطر الإفلاس فالسيولة المحتفظة بها من طرف البنك التجاري تختلف من بنك إلى آخر، وبما يتفق مع الأغراض التي تحدد من أجلها وتختلف من وقت لأخر، وحسب طبيعة هيكل موارده، وبالذات هيكل الودائع لديه حيث:

- كلما زادت نسبة الودائع الجارية من اجمالي الودائع ككل، كلما زادت الحاجة للاحتفاظ بسيولة أكبر والعكس الصحيح.

[1]: فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدارا للكتاب العالمي، ط 1، 2006، ص ص 343- 355.

[2]: عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط1، 94.

ب.سياسة الربحية :

إن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبارها الهدف الأساسي لهذه البنوك، وبالذات الخاصة منها، والذي يتركز في الوصول إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. في حين أن البنوك التجارية التي تمتلكها الدولة يمكن أن تسعى لتحقيق عدة أهداف أساسية من بينها الربح، وخاصة وأن هدف تحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول إلى ما يلي:

1- مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء ما تعلق منها بمخاطر عدم السداد أو ما تعلق بالتصفية الإجبارية عند إصابة البنك بخسائر؛

2- الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة احتياطات رأس المال من اجل القيام بالتوسعات في عمل البنك التجاري؛

3- إن الأرباح توفر ثقة أكبر في البنك التجاري، وبالتالي زيادة التعامل معه.

ج. سياسة المخاطرة

و التي تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات التي يمكن للبنوك التجارية اتخاذها من أجل تقليل درجة المخاطرة في استخدامها للموارد النقدية المتاحة لديها، بحيث تحاول البنوك من خلال إجراءاتها للوصول إلى أدنى درجة ممكنة من المخاطرة عند ممارستها لعملياتها، أي ضمان سلامة البنك وتحقيق الأمان له. حيث أن درجة الأمان والمخاطرة، وحجم رأس المال المناسب لها تعتمد على هيكل الموجودات، إذ كلما زادت درجة المخاطرة وانخفضت درجة الأمان، برزت الحاجة لرأس مال أكبر.

الشكل رقم(01): يوضح أهم سياسات البنوك التجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي، ط 1، 2006، ص ص 343-355.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى نوعين:

1- وظائف تقليدية(قديمة):

1 -1 قبول الودائع بمختلف أنواعها والتي تتألف من :

أ. **ودائع لأجل:** وهي الودائع التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف[1].

ب. ودائع تحت الطلب: وهي الودائع التي تودع لدى المصرف دون قيد أو شرط، ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت يشاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف، ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع أي أنها حقوق على المصرف يمكن المطالبة بها بشكل فوري وعلى شكل نقد[2].

ج. ودائع بإشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف في فترة زمنية متفق عليها، ويعتبر هذا النوع من الودائع بالإضافة إلى ودائع التوفير الأهم من ضمن موارد البنك لأنه يمثل النسبة الأكبر من هذه الموارد كون العميل لا يحدد موعدا لسحبها أو استحقاقها عند بدء الإيداع فيها وله أن يضيف إليها مبالغ في أي وقت يشاء، إلا أنه لا يجوز السحب إلا بتقديم إخطار للبنك أين يحدد المبلغ المراد سحبه وكذلك التاريخ الذي يريد فيه السحب [3].

كما أن أرصدة هذه الحسابات المودعة تتميز بنوع من الثبات والاستقرار ولمدة أطول من الودائع تحت الطلب [4].

الوظائف حديثة

والتي يمكن حصرها في النقاط التالية [5]:

- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية، لنيل ثقتهم في المصرف؛
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير؛
- تمويل الإسكان الشخصي ؛
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية والتي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى ؛
- تحصيل أوراق تجارية لصالح العملاء، إصدار خطابات الضمان؛

---

[1]: رشاد العصار و رياض الحلبي، مرجع سابق ، ص70،71.

[2]: دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة ، ط1 ،2012م، ص141.

[3]:سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، "دراسة تطبيقية تحليلية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 53،54.

[4]: خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل، ط1، 2006، ص88.

[5]: زياد رمضان و محفوظ جودة، **إدارة البنوك**، دار وائل ، الطبعة3، عمان، 2006، ص13.

- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعينة.

الشكل رقم (02): يوضح أهم وظائف البنوك التجارية.

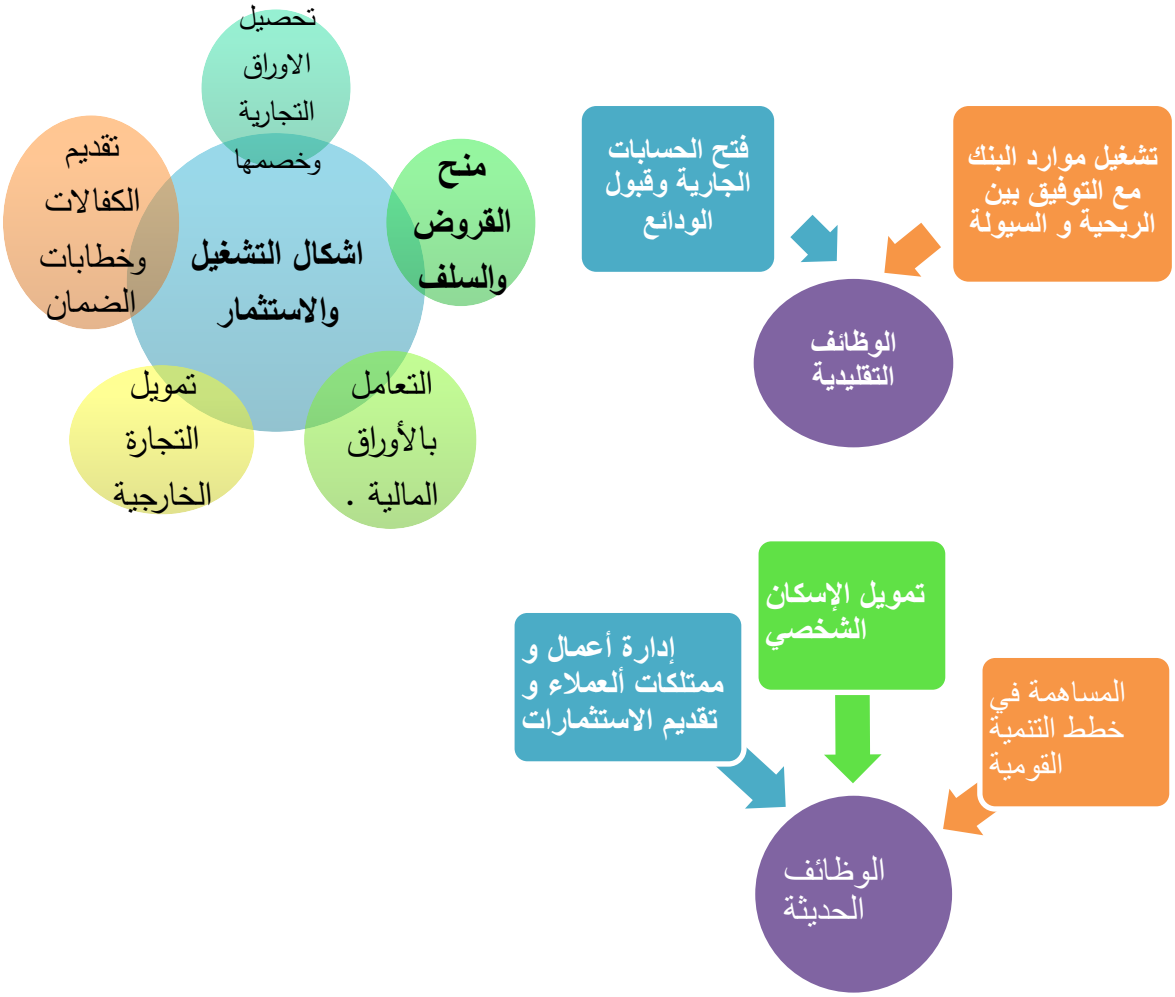

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على زياد رمضان و محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار وائل ، الطبعة3، عمان، 2006، ص 13.

ثالثا: أهداف البنوك التجارية

تكمن أهداف البنوك التجارية في الركائز التالية [1]:

- محاولتها لخلق التوازن بين مختلف السياسات المعتمدة من طرفها، كون المصرف التجاري يسعى إلى تحقيق الربح، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة هذه الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكبر فان ذلك يعني أنها أكفء من غيرها، ويحاول في نفس الوقت تحقيق درجة أمان كبيرة لكي يضمن عدم تعرضه إلى مخاطر في المستقبل. كونه يعمل في اتجاهين مختلفين إذ يحاول أن يحقق أرباحا معينة عن طريق الائتمان، وفي نفس الوقت يحاول توفير قدر كاف من

[1]: خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج، ط1، 2010م، ص 49.

السيولة، أي أن الربحية والسيولة قوتان متضادتان إذ لو حاول السعي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون النظر إلى السيولة لأضعف مركزه من ناحيتها ؛

- **الإقراض:** وهي السياسات الخاصة بالإقراض وذلك بالتنويع فيها بحيث تتماشى مع نوعية الودائع التي لديها والضمانات المقدمة ؛
- **الاستثمار في الأوراق المالية:** وهي السياسات المتعلقة بالأوراق المالية والاستثمار فيها لأن السيولة تتطلب إمكانية تحويل جزء من أصول المصرف إلى نقد بسرعة وبدون خسائر، والأوراق المالية قصيرة الأجل تحقق هذا الغرض بالنسبة للمصرف والتي تسمى بالاحتياطي الثانوي بعد النقد السائل أو الجائز.

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك

إن فعالية ونشاط أي مؤسسة يرتبط أساسا بما تمتلكه وبما تسعى إلا تحصيله من موارد، وهو ما قمنا بمحورته في هذا المطلب من معرفة مختلف المصادر الذاتية وكذلك الخارجية.

أولا: مصادر الأموال في البنوك التجارية

تنقسم المصادر التي تحصل عليها أي مؤسسة مالية على أموالها إلى مصدرين رئيسيين وهما:

أ- **المصادر الداخلية:** ويعني بها أموال المصرف الخاصة؛

ب- **المصادر الخارجية:** ويقصد بها الودائع والحسابات الدائنة التي تودع لدى المصرف التجاري على الأموال.

مصادر تمويل داخلية(ذاتية)[1]: وتتمثل في **حقوق الملكية** والتي تشتمل على رأس المال المدفوع، والذي يتكون من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أي إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل. مضافا إليه **الاحتياطات** والمتمثلة في اقتطاع مبلغ معين من صافي الأرباح خلال سنوات نشاطه لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل. وتحتفظ كل البنوك ببعض الأموال التي اكتسبتها بوصفها "ودائع في حساب لدى البنك المركزي"، لسببين هما:

- ❖ **السبب الأول:** أن بعض الاحتياطات تدعى احتياطات مطلوبة، يحتفظ بها استنادا إلى قانون البنك المركزي والتي تكون في شكل نسبة تدعى **نسبة الاحتياطي المطلوب.**
- ❖ **السبب الثاني:** وهو أن البنوك تحتفظ باحتياطات إضافية تدعى **الاحتياطات الإضافية،** وذلك لكونها الأكثر سيولة من بين كل أرصدة البنك ويمكن أن تستعمل لمواجهة أو للإيفاء بمسؤوليات البنك عندما

[1]: رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء ،عمان، ط1، 2010م، ص 74.

تسحب الأموال إما مباشرة من قبل الشخص المودع أو على نحو غير مباشر عندما يكون هناك شيكا قد كتب على حساب من حسابات ذلك البنك[1].

ويمثل رأس المال المدفوع، المورد الأول للبنك والذي يعكس متانة المركز المالي الذي يتمتع به البنك في الأوساط المالية، ومدى الثقة الممنوحة له. كما أن رأس المال لا يخضع للسحب منه إلا في حالة واحدة فقط وهي إعلان إفلاسه، وقد يسمح بالسحب من رأس المال المدفوع لتغطية خسارة أو لغرض استثماري خلال فترة نشاط البنك.

مصادر تمويل خارجية: وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة، وتشتمل تلك المصادر على الودائع المختلفة والسيولة التي يقترضها البنك من البنوك أو إيداعات مجمدة لمقابلة التزامات على أصحابها يقوم بها البنك. أي أنها تتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من خارج نطاقه[2].

ثانيا: استخدامات الأموال في البنوك التجارية

يمكن القول أنه وكما تعبر خصوم البنك عن موارده فانه تعبر أصوله عن استخداماته لتلك الموارد وفي نطاق مجالات الاستخدام أو التوظيف المتاحة أمام البنوك التجارية تتضافر مجموعة من العوامل في السعي نحو تحقيق التوفيق الأمثل بين الرغبة والسيولة، إلى جانب تحقيق عنصر الأمان في توظيف الموارد، وبالتالي ووفقا لمبدأ الترتيب حسب درجة السيولة يمكن تصنيف الأصول إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي[3]:

- **المجموعة الأولى:**

الأصول النقدية ذات السيولة التامة والتي يمكن تسميتها بخط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الجارية لعملائهم.

- **المجموعة الثانية:**

تشمل غالبية أصول البنك التي يوظف فيها القسم الأكبر من موارده ويمكن ذكر المجموعات الفرعية كما يلي:

مجموعة الأصول شبه النقدية أو شديدة السيولة: والتي تشمل العديد من القروض، منها قروض قابلة للاسترداد أو وديعة لدى بنك آخر وذلك بهدف تغطية متطلبات تمويل مؤقت الذي يشمل حسابات التشغيل والمعاملات مع المراسلين؛

[1]: محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، دار إثراء، ط1، 2009، ص35 ،36.

[2]: محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **نقود وبنوك**، دار الجنان، ط1، 2016، ص 86.

[3]: أنس البكري ووليد صافي،**النقود والبنوك**،" **بين النظرية والتطبيق**"، دار المستقبل، ط1، 2010م، ص ص 119 – 121.

مجموعة الأوراق المالية الحكومية: تتمثل في أذونات الخزينة، سندات حكومية والتي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ؛

الكمبيالات المخصومة: وتتمثل في الأوراق التجارية التي تقبل البنوك بضمها للعملاء وتكون لفترة زمنية قصيرة (للفترة ما بين سحب الكمبيالة واستحقاقها) ؛

القروض والسلف: وتمثل في جوهرها ائتمانا قصير الأجل*تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري لقطاع الأعمال الحرة، أي لتغطية احتياجات الأفراد والمؤسسات فيها من رأس المال العامل، فمن المعروف أن المؤسسة أو الفرد في ممارسة نشاط تجاري أو صناعي يحتاج إلى موارد تمويلية تفوق موارده فيلجأ إلى البنوك التجارية للحصول علا ما يغطي موارده المطلوبة، وتقسم القروض والسلف إلى قسمين:

- **قروض وسلف مضمونة** : والمتمثلة في تلك المبالغ التي تقدمها المصارف التجارية مقابل تأمين أو ضمان شخصي أو عيني يطمأن المصرف إلى تحصيل ديونه.
- **قروض وسلف غير مضمونة:** فهي الأموال التي تقدمها المصارف إلى عملائها دون ضمانات اعتمادا منها على سلامة ومتانة المركز المالي للعملاء والسمعة الطيبة، ونظرا لمخاطر هذا النوع فإنها لا تمنحه إلا لعملائها المعروفين لها جيدا[1].

- **المجموعة الثالثة:** وتتمثل في الأصول التي يضع فيها البنك التجاري جانبا من موارده النقدية بغرض تحقيق هدف الرغبة بالدرجة الأولى ويمثل جانب السيولة هنا الدرجة الثانية.

[1]: أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران، ط1، 2010م، ص269.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لعملية التمويل الفلاحي.

باعتبار التمويل حاجة ضرورية لإنجاز مختلف المشاريع الإنتاجية، فان هذه المشاريع هي الأخرى تحتاج بدورها إلى التمويل وذلك للنهوض بالقطاع وازدهاره ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة، كتحقيق الأمن الغذائي على سبيل المثال. وهذا ما يمنح لهذا القطاع الحاجة إلى تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية أو تمويل ذاتي، وبهذا فان دور التمويل الفلاحي هو الدفع بقطاع استراتيجي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي والقومي كما تصنفه أغلب الدول وهذا ما ينطبق تماما على الجزائر كدولة نامية هادفة لاستغلال العقار الفلاحي بأنجح السبل وعبر عديد الصيغ الاستثمارية والبنكية، وهو ما سنحاول تسليط الضوء عليه في مختلف المطالب القادمة.

المطلب الأول: أسياسيات حول التمويل الفلاحي

يلعب التمويل الفلاحي دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل واشمل باعتباره أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية، الطبيعية والمالية. وباعتباره العمود الفقري الذي تقف من خلاله مجموعة من الأنشطة والقطاعات، هذه الأهمية التي قمنا بالإشارة إليها في هذا المطلب من خلال التعريف به والإشارة إلى أهميته ومجموعة الخصائص التي تحدد من طبيعته، بالإضافة إلى مختلف تصنيفاته ومصادره.

أولا : تعريف التمويل الفلاحي وأهميته.

تعددت التعاريف حول ماهية التمويل الفلاحي والتي نستهلها بداية ب:

يعرف على أنه الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستخدامه في القطاع الفلاحي أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه هذه العمليات الفلاحية، وبأفضل طرق لاستعمال رأس المال في الإنتاج و التسويق الفلاحي[1].

كما يمكن الإشارة إلى مجموعة من التعاريف نذكرها كما يلي:[2]

يمكن تعريف التمويل الفلاحي على أنه، توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين مدخول المزارعين من جهة وهو ما ينعكس على تحسين مستوى معيشتهم ؛

التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال خبرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات، الأسمدة والآلات الخاصة

[1]: فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، **آلية تمويل القطاع الفلاحي والمحلي وعوامل تطوره في الجزائر**، دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد07، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، بدون سنة نشره، ص53.

[2]: كروش نور الدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 04-2019، ص 526.

لاستصلاح الأراضي وتهيئتها، وكذلك تدعيم قطاع الري وذلك بهدف منح هذه الأراضي فرصة للاستغلال لأكثر من دورة استغلالية خلال السنة.

وكتعريف شامل للتمويل الفلاحي فانه يمكننا حوصلته على أنه :

عملية منح قروض والتي تكون في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل. والتي يكون الهدف منها هو تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي وكذلك الزراعة الجارية لتنعكس ثمارها على مدخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم.

وتكمن أهميته من خلال ما يلي:

للتمويل الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها والذي يكون الهدف منه هو تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري والأبنية والتجمعات وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية و من ثم التخفيف من مختلف آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

ثانيا: طبيعته:

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث[1]:

1- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية الطبيعية والمناخية، وهو ما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه.

و كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية، هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية و يدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى ؛

2- تنوع علاقات الإنتاج الفلاحي التي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي؛

3- المستوى المختلف والمتطور للتكنلوجيا وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف ؛

4- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

[1]: بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات ملتقى بعنوان "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"، يومي 21، 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة- الجزائر، ص02.

ثالثا: أهداف التمويل الفلاحي

إن مكافحة القطاع الفلاحي في ظل وجود مجموعة من العوائق، يؤكد أن استمراريته تهدف إلى التوجه نحو بناء أهداف أكثر قوة من هذه المعيقات، التي قد تخلق بحد ذاتها فرصا نحو التجديد. أين يستفيد منها كل راغب ومستثمر في هذا القطاع، وخاصة إن كان هدفه الأساسي هو زيادة رصيده من السيولة المحتفظ بها لمواجهة التقلبات الموسمية للبيئة الفلاحية وكذلك الاقتصادية.

ومن بين أهم أهداف التمويل الفلاحي نذكر ما يلي [1]:

- تقديم تمويل ميسر للفلاحين؛
- التركيز على المساهمة في تفعيل مهام القطاع الفلاحي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتعلقة بالتكنلوجيا، ظروف السوق مع مراعاة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات؛
- توفير مصدر دخل مناسب للفلاح يجعل منه استغلال أمثل وتسيير حسن من أجل تحقيق إنتاج وفير ومتطور مع مرور الوقت؛
- المحافظة على حجم نشاط فلاحي ملائم ورفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الفلاحية المتاحة.

رابعا: تصنيفات التمويل الفلاحي:

يصنف التمويل الفلاحي وفقا لمجموعة من المعايير كما يلي[2]:

حسب آجال القروض: ونذكر منها ما يلي

- **القروض القصيرة الأجل:** وهي كل ما يمنح للفلاحين بهدف سد احتياجاتهم الموسمية، كالبذور والأسمدة و كذا دفع أجور العمال، ويتراوح أجلها غالبا من سنة إلى سنتين.
- **القروض المتوسطة الأجل:** وهي قروض تمنح لتمويل مشاريعهم أو رغبتهم في التوسع، ويتراوح أجلها من سنتين إلى خمس سنوات.
- **القروض طويلة الأجل :** وهي ما يكون موجه للمشاريع طويلة الأجل مثل شراء الأراضي، تعويض ما تم إنفاقه في فترات طويلة الأجل تصل مدة هذه القروض في الغالب إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

[1]: العرابي مريمة و ناسوا سارة، **انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر، 2016– 2017، ص 12، 13.

[2]: طعوش فهيمة و فدور أسماء، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي الريفي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2019–2020، ص، 46، 47.

حسب الجهات المستفيدة :

- قروض الأفراد؛
- قروض التعاونيات؛
- قروض الشركات؛
- قروض القطاع العام.

حسب الأغراض والأهداف

- قروض الثروة الحيوانية؛
- قروض الثروة السمكية؛
- قروض الفلاحات المطرية؛
- قروض الإسكان الريفي؛
- قروض التسويق الفلاحي.

حسب استعمالاتها الرئيسية:

- **القروض الإنتاجية:** وهي المستخدمة لشراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي؛
- **القروض العقارية:** والغرض منها شراء العقارات الفلاحية مثل شراء المباني، شراء المزارع، والإنفاق على المشروعات مثل الري، واستصلاح الأراضي؛
- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل و الإنفاق على الجمعية التعاونية الفلاحية*، على المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية؛
- **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج، إنما تشبع رغبة الفلاح و المقترض بشكل مباشر.

التصنيفات حسب الضمانات

وتنقسم حسب هذا المعيار إلى كل من[1]:

- **قروض غير مضمونة:** و التي تكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

[1]: العرابي مريمة وناسوا سارة، **انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر، 2016-2017، ص 15.

*: **الجمعية التعاونية الفلاحية** : تشكل الجمعيات التعاونية الفلاحية واحدة من أهم حلقات العملية الإنتاجية الزراعية في جميع دول العالم إذ تعمل كأداة ووسيلة لتسهيل الكثير من المشكلات التي تعترض طريق العملية الإنتاجية الخاصة بالقطاع الزراعي ومن خلالها يمكن أيضا تنظيم وترتيب المجتمع الريفي ودعم الفلاح وتحسين وضعه الاجتماعي.

- **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل، الجرارات، الحيوانات أو الذهب.
- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة :** والتي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الفلاحي.

انه وكما ذكرنا سابقا أهم التصنيفات التي تتم من خلالها عملية التمويل الفلاحي، كل حسب الغرض من هذا التمويل والذي قمنا بذكر أهم عناصره، وهذا ما قادنا إلى ضرورة التعرف على أهم مصادر التمويل الفلاحي، كون عملية التمويل الفلاحي كغيرها من العمليات تتطلب مصادر للحصول على هذه السيولة، والتي يمكن وضعها في الشكل الموالي :

الشكل رقم (03): يوضح مصادر التمويل الفلاحي.

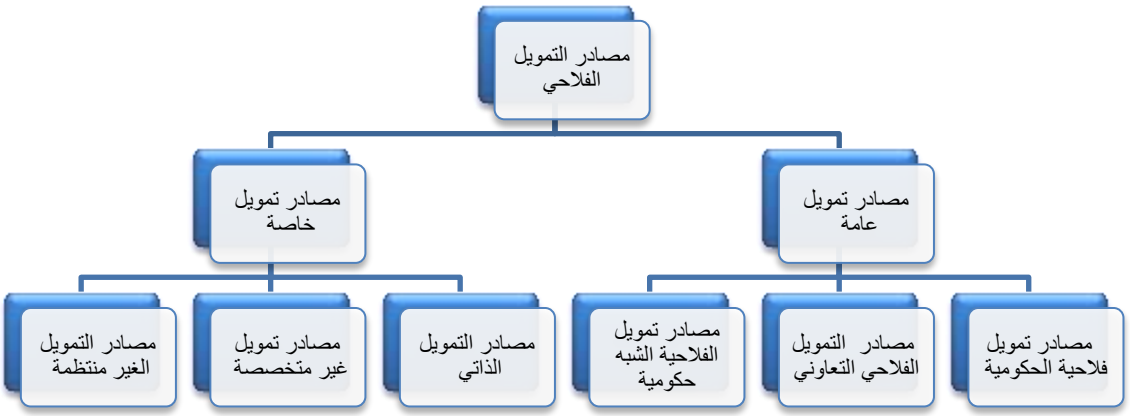

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (طعوش فهيمة و فدور أسماء، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي الريفي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2019-2020، ص ص 42-46.)

تقسم مصادر التمويل الفلاحي إلى ما يلي [1] :

1- المصادر الخاصة : والتي سنقوم بتفصيل أهم هذه المصادر كما يلي:

1-1 مصادر التمويل الذاتي:

والذي يقصد به اعتماد المنشأة الفلاحية على الموارد الذاتية التي يملكها الفلاح أو أفراد أسرته في تمويل العمليات التي يستلزمها النشاط الإنتاجي، واهم مصدر للتمويل الذاتي هو الأرباح يليه المدخرات ثم الورثة والهبات.

[1]: طعوش فهيمة و فدور أسماء، مرجع سابق، ص ص 42-46.

▪ **الأرباح:** وهي الفرق بين الحصيلة النقدية من بيع المنتجات الفلاحية وتكلفة إنتاجها. فالفلاح يحصل على دخله من خلال بيع ما يقوم بإنتاجه بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات للآخرين كحرث الأرض أو جني المحصول.

▪ **مدخرات الفلاحين:** أين يقوم الفلاح بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية ويخرجه عن دائرة الإنتاج والاستهلاك ويضاف إلى رأس المال المستثمر، وهنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على ادخار المزارع وهي:

✓ توقع الحصول على أسعار جيدة لمحاصيله في المستقبل، وبالتالي يؤجل جزءا من استهلاكه الحالي للمستقبل؛

✓ الطريقة الفلاحية التي ورثها الفلاح عن أبائه؛

✓ طريقة الاستهلاك التي تعود عليها.

▪ **الوراثة والهبة:** فعادة ما يحصل الفلاح على المزرعة ورأس مالها عن طريق الوراثة.

1-2: مصادر التمويل الغير منتظمة

▪ **المرابون:** والذي يعتبر بدوره المقرض التقليدي للفلاح في معظم الدول النامية في العقود الماضية وعادة ما يقرض المرابي مدخراته الخاصة إلى الآخرين بفائدة عالية جدا وبشروط قاسية أحيانا، لا يهم الغرض الذي يستعمل فيه القرض طالما أن المقترض لديه الضمانات الكافية وأمواله سترد إليه بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها، حتى أنه لا يتوانى عن الاستيلاء عن أرض الفلاح أو محاصيله أو مطاردته قانونيا إن تطلب الأمر تحصيل الديون منه.

▪ **التجار والوسطاء:** قد يكون تجارا يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الفلاحية والحيوانية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسطاء آخرين يتواجدون في الأسواق المركزية، وقد يكون التاجر أو الوسيط ممولا يشارك الفلاح في زراعته من خلال تزويده برأس المال النقدي والعيني مقابل الحصول على حصة معينة، وقد يستأجر التاجر أو الوسيط من الفلاح أرضه أو يتولى شراء المحاصيل قبل نضجها.

▪ **الملاك:** وهم مالكو الأراضي الفلاحية الذين يقومون هم أو وكلائهم بتقديم القروض إلى الفلاحين العاملين في أراضيهم كمستأجرين أو مشاركين بالحصة، وقد تكون القروض نقدية أو عينية مقابل حصة كبيرة من الإنتاج.

▪ **الأقارب والأصدقاء:** وهو مصدر محدود من مصادر التمويل الفلاحي في الدول النامية حيث يقوم المسيرون القلائل من الأصدقاء وذوي القربى بإقراض أصدقائهم وأقاربهم مبالغ محددة ولفترات قصيرة في صورة قرض.

▪ **الشركات الفلاحية:** وهي الشركات التي تتعامل في بيع الآلات والمعدات والتجهيزات الفلاحية المختلفة إلى الفلاحين، أين تقوم بتزويد المزارع بما يحتاجه من متطلبات بسعر يوازي عادة سعر البيع النقدي مضافا إليه نسبة مئوية معينة لتغطية سعر الفائدة المصرفية ونفقات التحصيل وما إلى ذلك.

1-3 مصادر التمويل غير المتخصصة

▪ **البنوك التجارية** : والتي يندرج دورها من خلال عملية الإقراض أو التسليف الفلاحي، لفئة مختارة من كبار الفلاحين القادرين على تقديم ضمانات عقارية أو شخصية التي يقبل بها المصرف، وهي الضمانات التي لا يستطيع غالبية الفلاحين تقديمها، كما تمول البنوك التجارية مستوردي الآلات والمواد الفلاحية والتي تباع للفلاحين من قبل شركات التجهيز الفلاحي بأسلوب الدفع المؤجل وبذلك فهي تساهم بشكل مباشر في التمويل الفلاحي.

▪ **البنوك العقارية وشركات التأمين:** والتي تقوم بمنح الفلاحين قروضا متوسطة و طويلة الأجل بضمان الأرض والتي تخدم بشكل عام كبار الفلاحين، وان كانت قروضها في الغالب لا تستخدم في خدمة الإنتاج الفلاحي حيث تستخدم الأراضي الفلاحية كضمان للقروض الممنوحة بغض النظر عن الغرض التي تستخدم فيه القروض.

2- المصادر العامة: تشعر حكومات الدول النامية بمسؤوليتها الكبيرة تجاه الفلاحين وتنمية الفلاحة وتطويرها نظرا لما للقطاع الفلاحي من أهمية بالغة في اقتصادها الوطني، لذا تسعى إلى إيجاد مصدر لتمويل الفلاحين بما يحتاجون إليه من قروض لتنفيذ مختلف مشروعاتهم. ويمكن تصنيف مصادر التمويل العامة إلى ثلاثة أصناف كما يلي:

1-2 مصادر التمويل الفلاحي الحكومية: وهي عبارة عن مؤسسات حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة تتولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة.

1-3 مصادر التمويل الفلاحي الشبه حكومية: وهي مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد أهدافها وغايتها وكيفية إدارتها ويكون لها عادة استقلال مالي وإداري يفصلها عن ميزانية الدولة وجهازها الإداري، ويتولى إدارتها عادة مجلس إدارة يرسم السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعمالها، كما تمنحها الدولة الامتيازات والدعم لمساعدتها في أداء رسالتها في خدمة الفلاحين.

1-4 مصادر التمويل الفلاحي التعاوني : وتكون من خلال جمعيات تعاونية فلاحية تؤسس في المناطق الفلاحية لأهداف متعددة ولكن التمويل الفلاحي هو هدفها الأساسي وتأخذ الدولة على عاتقها مهمة تأسيس هذه الجمعيات والإشراف عليها ودعمها وتمويلها بالقروض، ولكل جمعية نظام داخلي يحدد أغراضها وينظم العلاقة المالية والإنسانية فيها والسلطة العليا فيها للهيئة العمومية. يتكون رأس المال العامل لهذه الجمعيات من الأسهم، رأس المال الاحتياطي، الودائع و من الأموال المقترضة من مصادر التمويل الأخرى.

المطلب الثالث: صيغ التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة في الجزائر.

سنحاول من خلال الفرعين التاليين تناولهما في شكلين وهما:

أولا: القروض البنكية الموجهة والمباشرة

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم الصيغ التي توجهت بهم الحكومة عبر وزارة الفلاحة وبالتنسيق مع البنوك إلى جموع الفلاحين من مختلف الشعب الفلاحية والزراعية ألا وهما[1]:

أ. قرض التحدي :

أ-1: تعريفه

وهو قرض مخصص لاستصلاح الأراضي الجديدة بقيمة 100مليون سنيتم عن كل هكتار، حيث تتكفل مكاتب الدراسات التقنية التابعة لوزارة الفلاحة بتقويم وتقييم المشروع لأي فلاح يريد الاستفادة منه مع التكفل بالإرشاد والتوجيه، ويتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوفير القرض عبر جميع فروعه بمجرد استيفاء الفلاح صاحب الطلب الشروط المطلوبة.

وأقرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تعليمة تحمل رقم 1730، والتي مضمونها تعليمات لتعميم قرض التحدي ليمس كل الفلاحين الخواص أصحاب المستثمرات الفلاحية والمستثمرين في إطار الإصلاح الفلاحي، باشتراط حصولهم على رفع الشرط الفاسخ، وشهادة المطابقة، بالإضافة إلى كل من المستثمرات الفلاحية في إطار حق الامتياز ناهيك عن الفلاحين المؤجرين للأراضي الفلاحية مع اشتراط اثباتهم لشهادة تأجير للأرض أو تربية المواشي، بالإضافة الى الفلاحين في إطار10- 08 الخاص بالمستثمرات الفلاحية والتعاونيات الخاصة، بالإضافة الى المؤسسات التي تنشط في إطار الفلاحة وتربية المواشي. مما مكن الفلاحين الذين تنطبق عليهم الشروط من الحصول على :

- قرض التحدي من دون فائدة لمدة ثلاث سنوات، مما يبلغ مليون دينار عن كل هكتار بالنسبة للأراضي الفلاحية التي تبلغ أو تقل عن 10 هكتارات
- في حين حدد القرض بمبلغ مليار سنتيم من دون فائدة لمدة ثلاث سنوات للفلاحين الذين تتجاوز الأراضي المخصصة للفلاحة لهم 10 هكتار.

[1]: خالد خليف، **صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي- الجزائر، ص41، 42.

أ-2: المجالات التي يغطيها القرض لتمويل الفلاحين

- إنشاء مستثمرات أو مزارع متوسطة وصغيرة ؛
- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه) ؛
- شراء معدات فلاحية في إطار قرض الائتمان بالإضافة إلى بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي؛
- التخزين على مستوى المستغلات الفلاحية، وبناء البيوت البلاستيكية ؛
- تعمير أو إعادة تعمير الإسطبلات.

ب. قرض الرفيق الفلاحي:

ب-1 تعريفه: هو دعم مالي موجه لكل الفلاحين المستفيدين من أراضي فلاحية سواء في إطار المستثمرات الخاصة، أو حق الامتياز، أو الملاك الأصليين بمختلف فئاتهم والذي يصل إلى 40 مليون سنتيم لكل هكتار، من اجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي.

أين قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم قرض الرفيق في أوت 2008، وتمت المصادقة عليها بقانون المالية التكميلي 2008 القرض" **رفيق** "، وهو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية. بمعدل فائدة 0 تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهو ما يتناسب مع خلفية وعقلية الفلاح الجزائري.

ب-2 المجالات التي يغطيها القرض لتمويل الفلاحين

1- اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، الأسمدة،..)؛

2- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع)، ووسائل السقي ومنتوجات الأدوية البيطرية؛

3- اقتناء المواد الفلاحية وتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك.

ب-3 مزايا الاستفادة من قرض الرفيق للتمويل الفلاحي.

1- كل مستفيد من القرض "رفيق" يسدد قرضه بعد مدة سنة، وله الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية؛

2- كل مستفيد من قرض رفيق لايسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بستة أشهر في حال تعرضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة ومن ثم إمكانية الحصول على قرض أخر.

ب-4 صعوبات التمويل : توجد العديد من الصعوبات منها ما هو متعلق بالبنك، ومنها ما يتعلق بالعميل وكذلك ما تعلق بالنشاط.

- **صعوبات متعلقة بالعميل:**

1- مثل ما هو متعلق بعدم قدرته على توفير المساهمة الشخصية؛

2- ضعف خبرة العميل في النشاط المراد تمويله.

- **صعوبات متعلقة بالبنك.**

1- ضعف العلاقة مع العميل أو قلة المعلومات حوله؛

2- كثرة الأخطار المتعلقة بعملية التمويل؛

3- نقص خبرة البنك في قطاعات وشرائح خاصة في عملية المرافقة.

- **صعوبات متعلقة بالنشاط:**

1- ضعف ربحية المشروع؛

2- عوائق أخرى خارجية.

ج. قرض الرفيق الفيدرالي:

وهو قرض استغلالي قصير الأجل مدعم بشكل كامل من طرف الدولة والذي يكون موجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت في شكل شركات تجارية، تعاونيات والتي تنشط في مجال الصناعة الغذائية والتحويلية، التخزين وتطوير المنتجات الفلاحية.

ج-1 المستفيدون من هذا القرض:

يوجه قرض الرفيق الفيدرالي إلى:

1- المؤسسات في شكل شركات تجارية ؛

2- المؤسسات الاقتصادية المهتمة بترقية وتثمين المنتجات الفلاحية.

د. القرض الايجاري: هو قرض أو عملية مالية تجارية تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق وإنشاء مشاريع استثمارية، حيث يسمح عقد الإيجار هذا بنقل جميع الحقوق، الامتيازات والمخاطر المتعلقة بموضوع العقد.

د-1 المستفيدون من القرض :

ويستفيد من هذا القرض جميع المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في استثمار مربح والذي يندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالبنك.

ثانيا: التمويل الغير مباشر عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية

أنشأت الدولة عديد الوكالات والصناديق الموجهة للشباب لبعث المشاريع في مختلف المجالات خاصة في قطاع الفلاحة، التي تراهن عليه الحكومة للخروج من تبعية المحروقات أهمها.

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التعريف بها: هي عبارة عن هيئة عمومية أنشأت في عام 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من 19-35، والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

يضمن الجهاز عملية "المرافقة" التي ترافق عملية خلق وتوسيع المؤسسة، يعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملاين دينار[1].

- **إجراءات التمويل لدى الفلاح طالب التمويل.**

✓ يقوم الشباب بعرض وتقديم مشاريعهم الاستثمارية أمام اللجنة، التي تقوم بدراسة وتكوين رأي حول ملائمة، استمرارية وتمويل المشروع الاستثمار؛

✓ إن الملفات المقبولة من طرف اللجنة يتم بموجبها إعداد شهادة قابلية الاعتماد والتمويل في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

✓ تم تعيين لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية بقرار من الوزير المكلف بالعمل والتشغيل لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

ب- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

❖ **تعريفها:**

وهي عبارة عن برنامج للقروض المصغرة كجزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة، والتي دخلت حيز التطبيق خلال سنة 2004 وتتولى هذه الوكالة الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة[2].

ويتمثل هدفها الأساسي في تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، تنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة بالإضافة إلى تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

---

[1]: يوسفي رشيد وبن حراة حياة، **التحالف بين العلامات التجارية كإستراتيجية لدخول أسواق جديدة وأداة للتموقع**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11-2012، ص192.

[2]:الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات**- حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1- الجزائر، العدد 11-2011، ص 87.

❖ **أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التمويل الفلاحي.**

✓ المساهمة في دعم شباب الريف والمناطق الريفية، الجبلية، والنائية؛

✓ تشجيع العمل الحر (العمل في البيت)، الحرف والمهن اللاحقة بالفلاحة وهذا ما بدوره يعمل على دعم الفئات النسوية والمرأة الفلاحة بالعتاد البسيط؛

✓ دعم، توجيه ومرافقة الفلاحين المستفيدين من تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بمرحلة الاستغلال، ومتابعة الأنشطة المنجزة.

❖ **طرق التمويل:** والتي تشرف على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من:

1- سلفة صغيرة بدون فوائد، لا تتجاوز 100 ألف وقد تصل إلى 250 ألف دينار جزائري علا مستوى ولايات الجنوب.
2- قروض معتبرة لا تتجاوز 100 ألف موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

خلاصة الفصل الأول:

تم خلال هذا الفصل محورة الأهمية التي تشغلها البنوك التجارية كواقع، والذي يعتبر حجر أساس للقيام بأي مشروع استثماري ضمن مختلف مراحله الإنتاجية، وضمن غالبية القطاعات، باعتبار التمويل ضروريا لاستمرارية مختلف نشاطات وحركة هذه القطاعات. كون الأهمية العميقة لأي قطاع اقتصادي في أي بلد ما تظهر من خلال الدعم التقني، المخصصات المالية وحجم التمويل الذي يقدمه ويتحصل عليه.

وهكذا فان دور التمويل الفلاحي هو الدفع بقطاع استراتيجي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي والقومي، كما تصنفه أغلب الدول وهذا ما ينطبق تماما على الجزائر كدولة نامية تسعى لاستغلال العقار الفلاحي بأنجح السبل وبتوفير الدعم له عبر العديد من الصيغ الاستثمارية والبنكية، وكذا الصناديق المتخصصة للدعم الفلاحي و كذلك من خلال توفير مختلف سبل الارتقاء بهذا القطاع.

الفصل الثاني:

تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع المواشي في ولاية ميلة.

تمهيد:

بعد التطرق إلى واقع البنوك التجارية كآلية لتمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال مختلف صيغ التمويل التقليدية والمستحدثة، الممنوحة ضمن مختلف سياسات البنك المتبعة والتي تقوم على مبدأ التوازن بين مختلف سياساتها، كبرمجة ستؤدي حتميا إلى تحقيق مختلف أهداف البنك المسطرة، وكذلك إلى مواجهة مختلف العوائق والمشاكل التي تصادف عملية التمويل في جل القطاعات.

لنقوم بعدها بتقديم دراسة تطبيقية والتي نستهلها بإعطاء نظرة على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعتبر الرائد في تدعيمه لهذا القطاع (الفلاحي)، وتحديدا من خلال المجمع الجهوي للاستغلال ميلة وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف القروض الممنوحة لتمويل هذا القطاع، مختلف الوكالات الداعمة لوساطة هذا المجمع، الذي يعد منبرا تم الوقوف عليه لتمويل قطاع تربية المواشي، وهذا ما تناولناه في مختلف هذه المباحث كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض لمشروع تربية المواشي.

المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دور كبيرا يتجسد من خلال توفير الأموال اللازمة للباحثين عنها وذلك لتنوع الخدمات التي يقدمها، و الذي يعد متخصصا في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي وهذا ما جعلنا نقوم من خلال هذا المبحث على تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالشكل التالي.

المطلب الأول: عرض حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظرا لما يحتله بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من موقع متميز ضمن الهيكل البنكي الجزائري والذي يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحويلات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته، وهو ما دفعنا إلى تسليط الضوء عليه وعلى مختلف دعائمه الأساسية المساهمة في الرفع من القطاع الفلاحي ومن ثم التنمية الاقتصادية ككل. ذلك ما تجسد من خلال محورة جميع ما يتعلق به : مبادئه، أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، مختلف الآليات المتعلقة بعملية تمويله والتي ارتأيناها في شكل صيغ تمويل مباشرة وأخرى غير مباشرة .

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعرف على أنه احد بنوك القطاع العمومي في الجزائر، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية، تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم: 106/82 المؤرخ في 13مارس 1982، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي. وبعد صدور قانون النقد والقرض في: 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الذي الغي من خلاله نظام التخصص، أين أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، ثم عاد هذا البنك إلى التخصيص مع سنوات 2000.

يقدر رأس مال البنك **33 مليار دينار جزائري** والذي يتميز بكثافة بشرية عالية جدا عن **7500** عامل من بينها إطارات، مهندسين وموظفين بالإضافة إلى كونه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي حيث أنه صنف[1] :

1_ كأول بنك في ترتيب البنوك التجارية.

2_ ثاني بنك على المستوى المغربي.

3_ المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.

4_ تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.

[1]: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة بالمديرية العامة لنبك الفلاحة والتنيمة الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة

5- يحتل البنك الثامن والستين بعد الستمائة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك. وتجدر الإشارة إلى إن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب المالية الجزائرية.

ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

انه ومثلما قادتنا هذه الدراسة إلى التعرف والتعريف أكثر بماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، هذا البنك الذي قمنا بصياغة وضبط تعريف يضم مختلف جوانبه المهمة، التعرف أكثر على نشأته ضمن مختلف مراحله التي ميزته وحددت كيانه وذلك ضمن سلسلة من البنوك الأخرى ليبرز ترتيبه بين مختلف التصنيفات العالمية، العربية، وغيرها، كذلك سوف نقوم بذكر هذه المراحل في الجدول التالي، والذي تمت صياغته كما يلي:

جدول رقم (01): مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة.

المرحلة الأولى 1982 – 1990	في هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق البنكي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الدعامات البنكية في المناطق ذات الفلاحي، حيث اكتسب سمعة طيبة وتجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية
المرحلة الثانية 1991- 1999.	بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله **التخصص القطاعي للبنوك**، وهو ماساهم في توسيع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات. الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. أما من **الجانب التقني** فقد شهدت هذه المرحلة تطورا عبر مختلف المراحل. 1991 :تم الانخراط في نظام سويفت" SWIFT " لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية. 1992 : تم وضع نظام "sybu" يساعد على سرعة أداء العمليات البنكية من خلال ما يسمى : Télétraitement،إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية. 1993 :الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية. 1994 :بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر. 1996 :إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية. 1998 :بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك(CIB).

المرحلة الثالثة: 2000-2004	تميزت هذه المرحلة: بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة. دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته عن طريق فتح المزيد من الوكالات.
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة بالمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.	

ثالثا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

انه وبهدف القيام المباشر والصحيح لمختلف عمليات البنك، فانه ينبغي القيام وإتباع مجموعة من المبادئ والأهداف التي يقوم بحوصلتها كمنفذ أساسي للنجاح ضمن مختلف عملياته المصرفية.

- **المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

هذه المبادئ التي يقوم على أساسها البنك، لضمان السير الحسن لمختلف مهامه التي تعبر عن صورة الجهاز المصرفي، وهذا ما وجب الإشارة إلى مختلف هذه المبادئ كما يلي:

الشكل رقم (04): أهم مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف المديرية العامة للبنك BADR " المجمع الجهوي للاستغلال ميلة" .

1. **مبدأ الاستغلال:** والذي يتمثل في مختلف ما يقدمه البنك من الخدمات المطلوبة وتوفير مختلف المعلومات المطلوبة والدقيقة للزبون حتى تتوفر له الرؤية الصحيحة بمختلف ما يحدث في الساحة الاقتصادية.

2. **مبدأ القرض والمخاطر:** على اعتبار البنك المؤتمن الوحيد على أموال المودعين لديه، الذين وضعوا ثقتهم فيه لذلك فهو يحرص عليهم حرصا دقيقا حتى يكون في مستوى الثقة المطلوبة.

كونه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك الثبات خطي متمثل في ضمان مقدم من طرف البنك.

3. **مبدأ السيولة:** ويقصد به ما مدى جاهزية البنك لمواجهة مختلف طلبات السحب التي يواجهها كونه، يتعامل البنك مع مودعين قد يطالبون بأموالهم في أي لحظة وهذا ما يجعله مجبرا ليكون جاهزا لمختلف متطلباتهم من السيولة.

4. **مبدأ الخزينة:** والذي يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية حسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

5. **مبدأ الأمان:** يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة.

رابعا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

انه ومثلما تطرقنا سابقا إلى أهم المبادئ التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لضمان تحقيق السيرورة الأمثل لمختلف نشاطاته، فانه سوف نقوم بالتطرق أيضا إلى مختلف أهدافه والتي يمكن حوصلتها فيما يلي :

الشكل رقم (05): اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية " المجمع الجهوي للاستغلال ميلة".

المطلب الثاني: مهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بمجموعة من المهام التي من شأنها تقديم الصورة المثلى لمدى كفاءة المؤسسة البنكية كمؤسسة وساطة مالية في مجال التمويل الفلاحي وغيره من القطاعات الأخرى.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

والتي نذكرها في النقاط التالية:

- معالجة جميع المعلومات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية والقطاعات الأخرى ؛
- تطوير الموارد والتعاملات البنكية وكذا العمل على خلق خدمات بنكية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة ؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- تطوير شبكته ومعاملاته البنكية؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل البنكي.

ثانيا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتمثل أهم الخدمات التي يشتمل عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة على مايلي:

- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛
- خدمة كراء الخزائن الحديدية؛
- خدمات البنك للمعاينة، التي تمكن العملاء من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم من خلال استخدام أرقام شخصية سرية لهم، المعطاة من طرف البنك بفضل تقنيات التكنلوجيا المتاحة؛
- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.

ثالثا: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضع تحت تصرف زبائنه مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن أن تلبي توقعاتهم، طلباتهم ووفقا لميولاتهم، حاجاتهم المتزايدة والمندفعة نحو التجديد والابتكار، والتي تقدم لفئات مختلفة من الناس والمؤسسات ممثلة في مجموعة من المنتجات التي تعرف على أنها لغة الجهاز المصرفي مع مختلف فئات محيطه، (أنظر الملحق رقم 01) والمتمثلة في:

جدول رقم (02): منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	
الحساب الجاري بالعملة الصعبة	وهو عبارة عن حساب مصرفي لإيداع وسحب النقود بالعملة الصعبة.
دفتر توفير "بدر"	وهو منتج يمكن للراغبين من ادخار أموالهم الفائضة مقابل فائدة يحددها البنك أو بدون فائدة حسب رغبة المدخرين، ويمكن لحامل الدفتر القيام بعمليات دفع وسحب أموالهم من جميع الوكالات التابعة للبنك.
دفتر توفير الأشبال	وهو دفتر يفتح للشباب الذين لا يتجاوز أعمارهم سن 19سنة، من طرف ممثليهم شرعيين لتدريبهم على الادخار، وذلك من خلال الدفع بصورة نقدية أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية. أين يستفيد الشاب صاحب الدفتر دو الأقدمية التي تزيد عن 5سنوات عند بلوغه السن القانونية من: قروض مصرفية، تصل الى مليونين دينار جزائري.
دفتر توفير "فلاح"موجه خصيصا للفلاحين فيه نوعين من الدفاتر بدون فائدة.	وهو دفتر للتوفير يسمح للمتعاملين في المجال الفلاحي بايداع أموالهم من دون الحصول على فائدة وتمكنهم أيضا من الحصول على امتيازات خاصة على غرار اجراء عمليات سحب الأموال في أي وقت وفي جميع الوكالات البنكية من دون اقتطاعات عكس النظام المعمول به حاليا في بعض المؤسسات البنكية. وهي بطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات السحب، والدفع للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، كما تسمح لأصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى وقد تم استبدال هذه البطاقة ب "بطاقة ما بين البنوك. "
بطاقة ما بين البنوك	هي منتج بنكي بدأ العمل به سنة 2001، وهي بطاقة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار معين من المال من الموزعات الالية التابعة للبنك، أو التابعة للبنوك التي وقعت على اصدار هذه البطاقة.
أذونات الصندوق	هي عبارة عن تفويض لأجل، وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين ويمكن أن يكون اسميا أو لحامله، والذي يتأثر بمعدل الفائدة وكذا الضريبة على الدخل الاجمالي، الرسم على القيمة المضافة.
بطاقة بدر" توفير"	هي بطاقة تسمح لزبائن البنك بالاستفادة من خدمة تحويل أموالهم من حساباتهم الخاصة الى دفاتر الادخار، عن طريق الموزعات الالية للنقود، دون التنقل الى وكالات البنك. كما تسمح البطاقة باجراء عمليات السحب وتحويل الأموال من حساب الى اخر على مدار 24ساعة وخلال أيام العطل.

تابع للجدول السابق	
ايداعات لأجل	تسهل على الأشخاص ايداع أموالهم الفائضة عن حاجتهم الى اجال محددة بنسب فوائد متغيرة من طرف البنك. وقد حدد المبلغ الأدنى للإيداع ب 10الاف دينار جزائري لمدة لا تقل عن 3 أشهر . أما بالنسبة لعمليات الايداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى ب 762.24أورو، أو ما يعادلها العملات الأخرى لمدة لا تقل عن 3 أشهر.
الحساب الجاري بالدينار	عبارة عن حساب مصرفي لايداع وسحب النقود بشكل متكرر بالدينار الجزائري.
بطاقة ماستر كارد تيتانيوم	تمنح هذه البطاقة الامتياز لحامليها من خلال مختلف عمليات السحب من الموزعات الالية والشبابيك الالية "GAB" في الخارج التي تحمل شعار ماستر كارد، اي انها تحمل تغطية شاملة لأجهزة الصراف الالي عبر كافة أنحاء العالم. ولوج دائم الى الأموال في الخارج علا مدار 24/24 و 7 أيام / 7 أيام ضمان الأمن بفضل تقنية البطاقة البنكية الذكية EMV
ماستر كارد كلاسيك	هي بطاقة الدفع التي تستخدم لسحب العملة الدولية في كل مكان و على مدار 24 /24 و 7 أيام/ 7أيام،; والتي تمكن من السحب من أجهزة الصراف الالي DAB أو GAB التي تحمل شعار ماستر كارد تحمل مجموعة من الامتيازات التي تساعد على السفر بارتياحية والاستفادة من التوفير الفوري لجميع الاموال في اي وقت.
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.	

المطلب الثالث: المجمع الجهوي للاستغلال" ميلة".

بعد التطرق إلى مجمل مهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فانه وجب الاطلاع على احد مراكز الاستغلال التي تعمل دور الوساطة لضمان السير الأمثل لمختلف مهام وخدمات البنك، نستهلها بداية بتعريف المجمع الجهوي للاستغلال ميلة كما يلي:

أولا : التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال.

والذي يعتبر مركز استغلال، أنشئ سنة 2003 و الذي يضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية، بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003 والذي يشكل وحدة ربط بين "الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى"، والتي نذكرها كما يلي:

الشكل رقم (06): الوكالات التي يشرف عليها المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال "ميلة".

و **يكمن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:**

- يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك "بدر" بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال؛
- يقدم الدعم التطبيقي للوكالات التي يشرف عليها؛
- يقوم بعملية التنسيق ين مختلف الوكالات ؛
- الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له ؛

هذا المجمع " الجهوي للاستغلال" والذي يعتبر كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة وبين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ميلة، باعتبار هذه الأخيرة مركزا للربح، حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته التسعة وحدة استغلال مذكورة برموزها كما يلي:

جدول رقم (03): رموز الوكالات التسع.	
الوكالات	**رمزها**
فرجيوة	673
شلغوم العيد	833
ميلة	834
الرواشد	835
القرارم	837
وادي العثمانية	840
التلاغمة	841
واد النجاء	842
تاجنانت	843
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.	

وبهدف المعرفة الحقيقية لنشاط هذه الوكالات، قمنا بدراسة حول عدد الملفات الممنوحة في إطار" قرض الرفيق" ضمن نشاط الحبوب، والتي يتم منحها من طرف مختلف هذه الوكالات التسعة (فرجيوة شلغوم العيد، ميلة، الرواشد، القرارم، وادي العثمانية، تلاغمة، واد النجاء، تاجنانت)، خلال مختلف السنوات بداية ب 2018، حتى سنة 2020، كما يلي:

جدول رقم (04): عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق ضمن نشاط الحبوب لسنة 2018-2019.	
الوكالات	**عدد الملفات**
فرجيوة	243
شلغوم العيد	213
ميلة	137
الرواشد	68
قرارم	148
وادي العتمانية	263
تلاغمة	81
واد النجاء	257
تاجنانت	75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " المجمع الجهوي للاستغلال ميلة".

الشكل رقم (07): عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق "شعبة حبوب" لسنة 2018-2019.

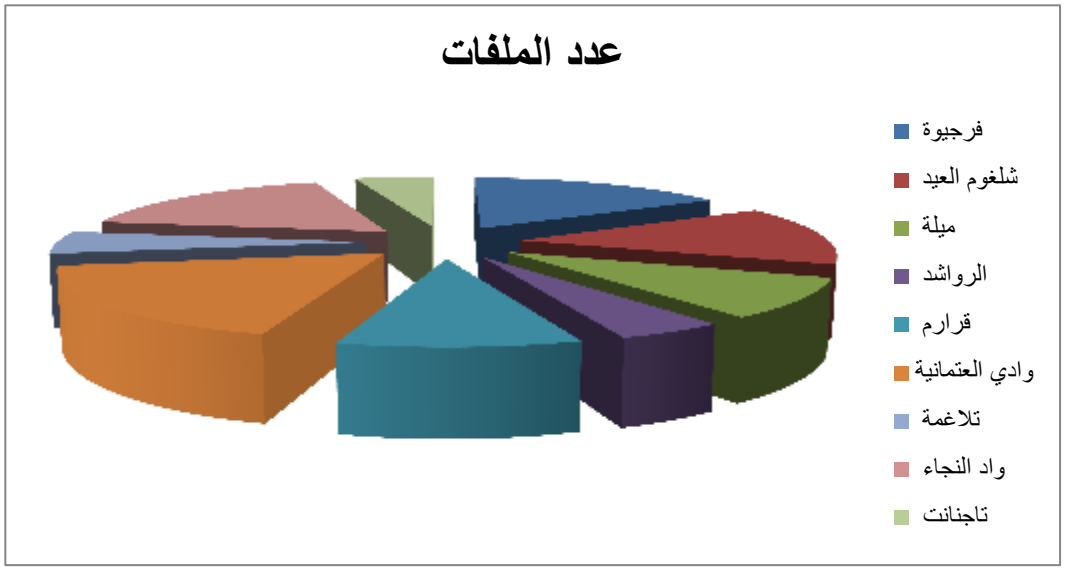

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

- **تحليل النتائج المتوصل إليها:**

من خلال الجدول المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "المجمع الجهوي للاستغلال ميلة" والمتضمن لمختلف الإحصاءات المتمثلة في عدد الملفات الممنوحة من طرف التسع وكالات (فرجيوة، شلغوم العيد، ميلة، الرواشد،القرارم، وادي العثمانية، التلاغمة، واد النجاء، تاجنانت) لسنة 2018-2019، أين تم ملاحظة النقاط التالية:

أن الصدارة الكبرى لعدد الملفات الممنوحة كانت من طرف وكالة وادي النجاء بمعدل 279 ملف، لتليها وكالة فرجيوة ووادي العثمانية بمعدل 241 و239 ملف على التوالي، لتسجل بعدها الثلاث وكالات نتيجة متقاربة من حيث عدد الملفات الممنوحة كأقصى عدد مسجل وهو 163 ملف من طرف وكالة القرارم أما عن أقل عدد من الملفات الممنوحة فقد تم تسجيلها من طرف كل من وكالتي الرواشد وتاجنانت 71، 81 ملف.

جدول رقم (05): عدد الملفات الممنوحة من قرض الرفيق ضمن شعبة الحبوب لسنة 2019 -2020.	
الوكالات	عدد الملفات
فرجيوة	241
شلغوم العيد	226
ميلة	142
الرواشد	71
قرارم	163
وادي العتمانية	239
تلاغمة	108
واد النجاء	279
تاجنانت	81
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة بالمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.	

الشكل رقم (08): عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق شعبة حبوب لسنة 2019-2020

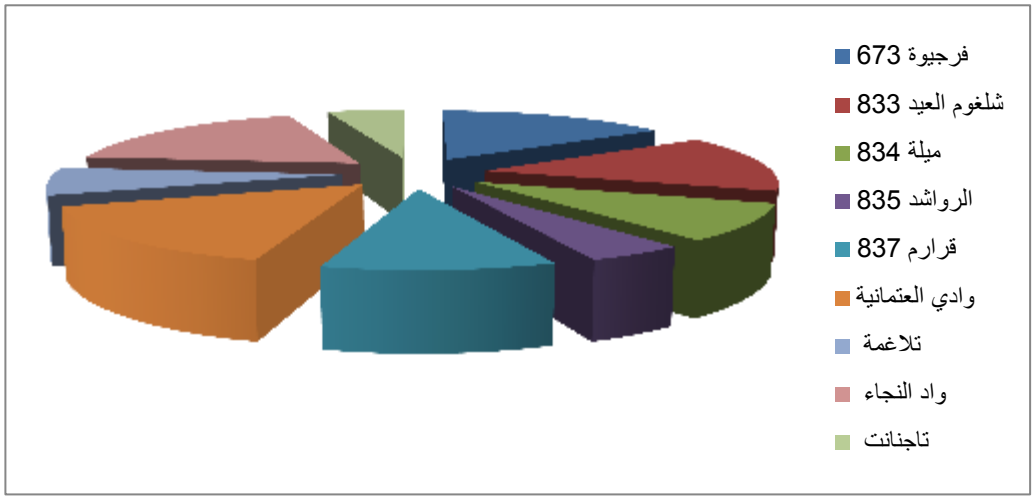

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

- **تحليل النتائج المتوصل إليها:**

من خلال ما هو مقدم لسنة 2019-2020: فإننا نلاحظ أن وكالة وادي النجاء مازالت محافظة على صدارتها من حيث عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق شعبة حبوب ب 279 ملف، لتليها أيضا

كل من وكالة فرجيوة ب 241 ملف، ثم وكالة وادي العثمانية ب 239 ملف أي أن كل من هذه الوكالات الثلاث لازلن يحافظن على مركزهم الصاعد نحو أكبر عدد من الملفات وهذا ما تطمح إليه وكالة شلغوم العيد التي ارتفع معدل ملفاتها من سنة 2018 إلى سنة 2019 ب 213 ملف نحو 226 ملف، لتسجل كل من الوكالات المتبقية معدلات متقاربة أيضا في حدود 142 ملف، أما عن أقل عدد الملفات الممنوحة فكان من طرف وكالة الرواشد أيضا ب 71 ملف.

جدول رقم (06): عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق شعبة حبوب لسنة 2020-2021 من طرف مختلف الوكالات التسع.

الوكالات	عدد الملفات
فرجيوة	279
شلغوم العيد	232
ميلة	152
الرواشد	75
قرارم	173
وادي العتمانية	242
تلاغمة	122
واد النجاء	279
تاجنانت	90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية " المجمع الجهوي للاستغلال ميلة".

الشكل رقم (09): عدد الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق من طرف الوكالات التسع لسنة 2020-2021.

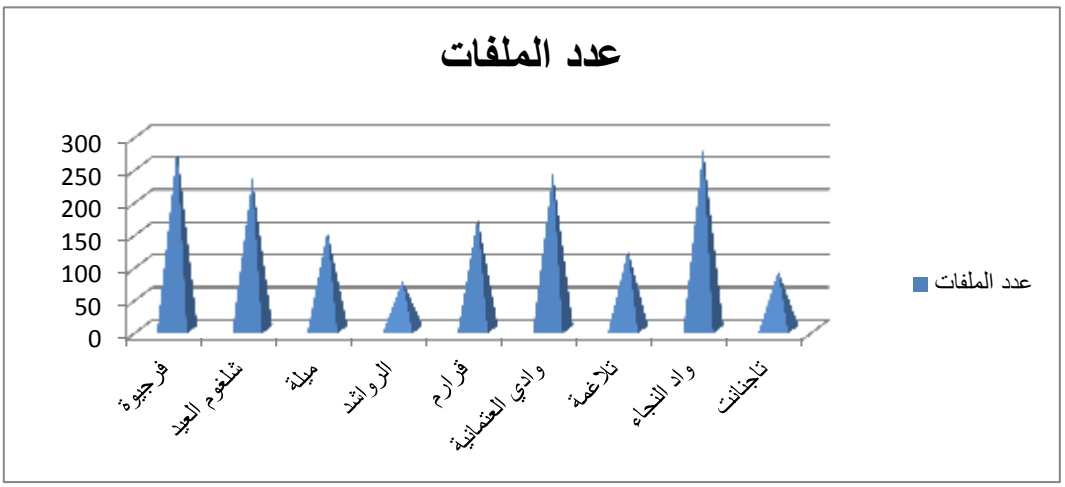

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

- **تحليل النتائج المتوصل إليها:**

إن عملية المقارنة التي تمت من سنة 2020 إلى سنة 2021 تظهر وخلال هذه السنة أن إجمالي الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق كانت في صدارتها من طرف وكالة فرجيوة التي ظهرت كمنافس قوي يتربع أيضا على عرش الصدارة بجوار وكالة وادي النجاء بمعدل 279 ملف، هذا الارتفاع أيضا الذي أصابت شرارته كل من الوكالات المتبقية (ميلة، وادي العثمانية، شلغوم العيد...) وغيرها من الوكالات التي شهدت ارتفاعا في عدد الملفات الممنوحة وهذا ما يعبر إلا عن ما مدى إقبال الأفراد وموجة الايجابية التي تصحبهم نحو الاستثمار والتغيير بالإضافة إلى السعي والجهد المبذول من طرف مختلف هذه الوكالات في الرفع من كفاءة العمل المصرفي وتحقيق السيولة الأمثل في ظل ما يواجهه الطرفين من صعوبات.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال "ميلة :

- والذي قمنا بصياغته على النحو التالي:

الشكل رقم (10): يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال ميلة

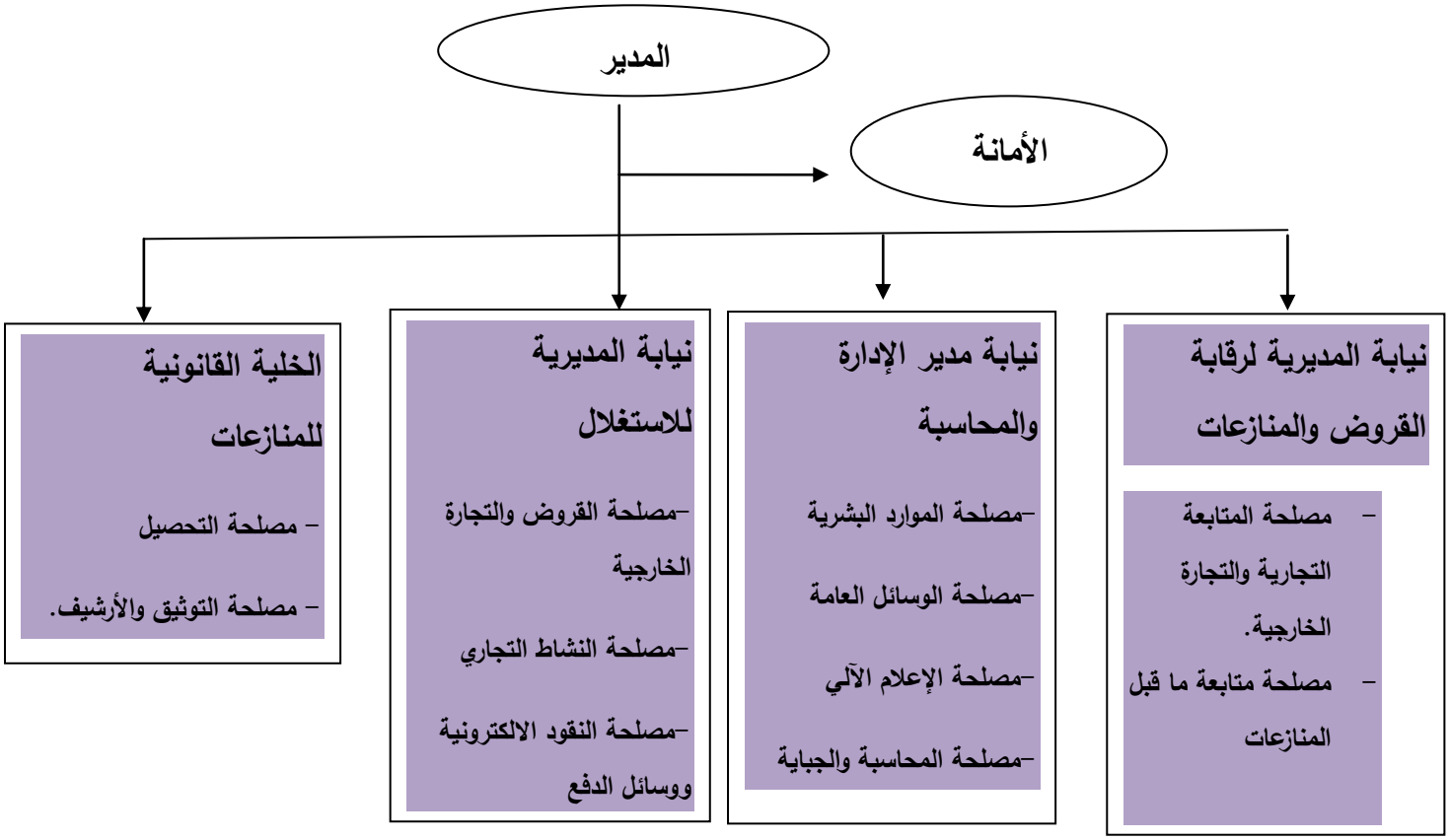

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف BADR المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

انه وبهدف منح الدعم والنهوض بهذا القطاع فانه لا يمكن أن يتم دون أن يقوم هذا المجمع بدور الوساطة والذي يعتمده من خلال محورة العديد من الآليات وتسخيرها، والمتمثلة في القروض الموسمية، القصيرة، المتوسطة وطويلة الأجل. وهذا ما سنقوم بتوضيحه من خلال الإشارة إلى أحد أهم الأقسام المكونة للمجمع الجهوي للاستغلال نذكرها على النحو التالي:

ثالثا: تعريف مصلحة القروض ومهامها الأساسية

إن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دور كبير في توفير الأموال اللازمة للباحثين عنها وذلك لتنوع الخدمات التي يقدمها، وعليه سنقوم خلال هذا المطلب بتقديم صورة عن الهيئة المسؤولة عن منح القروض، بالإضافة إلى الإشارة إلى مختلف مهامها كما يلي:

وهي هيئة تابعة لنيابة المديرية الجهوية المكلفة بالاستغلال، والتي تكمن مهمتها الأساسية في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات في مجال نشاطها وعند حدود سلطتها المالية وتتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة و المكلفين بالقروض.

مهامها الأساسية: والتي تكمن من خلال مجموعة من المهام نذكرها كما يلي

1- تزويد موظفيها والوكالات المحلية بالوثائق الضرورية في مجال نشاطها؛
2- معالجة طلبات القروض وإدارة التمويل؛
3- تقييم المخاطر المتعلقة بالقروض عند منح الائتمان؛
4- تجسيد قرارات التمويل وإعادة الهيكلة للقروض البنكية؛
5- تقديم الدعم والمساندة للوكالات المحلية عند القيام بعمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد والتصدير؛
6- متابعة وتحصيل الفوائد الناجمة عن القروض المدعمة من طرف الخزينة العمومية.

المطلب الرابع : صيغ التمويل الفلاحي.

بعد الإشارة إلى مختلف ما ارتبط بمفهوم وطبيعة التمويل الفلاحي ومصادره المعتمدة، والذي قمنا فيه بمحورة مختلف النقاط الأساسية التي بموجبها يتم الاستفادة من مختلف أنواع القروض الممنوحة (قرض الرفيق، التحدي، الايجاري....). والتي تطرقنا فيها إلى شروط منح القرض مجالات استخدامه، وامتيازاته.... فإننا قررنا تخصيص هذا الحقل المعلوماتي لتسهيل الفكرة أكثر حول معرفة مختلف شروط وملفات، مميزات كل صيغة تمويلية مدرجة، وكإضافة لما ذكرناه سابقا في الفصل الأول.

أولا : تقييم ودراسة صيغ التمويل المباشرة.

والتي سوف تكون بداية هذه الدراسة حول أول القروض الممنوحة ألا وهي قرض الرفيق.

❖ **تقييم ودراسة ملف قرض الرفيق**

أ- محتوى ملف قرض الرفيق

يتكون ملف قرض الرفيق من:

- طلب خطي للقرض الذي يوضح فيه هوية صاحب القرض، العنوان، النشاط، مبلغ القرض، المدة، طبيعة التمويل والضمانات إن وجدت؛
- الوثائق الشخصية (شهادة الميلاد، شهادة الإقامة، بطاقة التعريف الوطنية.)؛
- بطاقة الفلاح أو المربي مستخرجة من الغرفة الفلاحية؛
- بطاقة تعريفية للمستثمر مستخرجة من الغرفة الفلاحية؛
- السجل التجاري بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد التجار في قطاع الفلاحة؛
- عقد ملكية، عقد امتياز، أو عقد كراء (أراضي، محلات، أو حظائر تربية الحيوانات)؛
- الوضعية الجبائية والشبه جبائية (Extrait de role.Casnos.Cnas)؛
- الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع والتي تتضمن مخطط الإنتاج المثمن والميزانية الخاصة بالموسم الجديد، مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ؛

- عقد التأمين شامل لكل الأخطار؛
- الفواتير الشكلية للمواد المراد اقتنائها؛
- تقرير الخبير العقاري حول القيمة المالية للعقار المرهون؛
- مخطط تقديري للإنتاج (عملية التمويل).

ب- **مميزاته:** والتي سنقوم بتلخيصها في الشكل الموالي

الشكل رقم (11): أهم مميزات قرض الرفيق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " المجمع الجهوي للاستغلال ميلة".

❖ **تقييم ودراسة قرض الرفيق الفيدرالي**

أ- **محتوى ملف قرض الرفيق الفيدرالي:**

- طلب القرض؛
- عقد الملكية، الإيجار أو الامتياز؛
- بطاقة فلاح أو مربي؛
- الفواتير الشكلية؛

- مخطط الإنتاج والخزينة التقديرية؛
- اتفاقية بين المحول والفلاح تحدد المساحة المخصصة للتمويل؛
- اتفاقية بين الوحدات والمربيين تحدد الكمية المسلمة؛
- الاعتماد الصحي للإسطبلات والتي تكون محررة من طرف مصالح البيطرة للولاية.

❖ **تقييم ودراسة قرض التحدي:**

أ- **محتوى قرض التحدي:**

هذا القرض الذي يعتبر من بين أهم الآليات الحديثة الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي، والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة الأجل. جملة المواصفات التي يتميز بها والتي سنقوم بترتيبها كما يلي:

- **بالنسبة للشخص الطبيعي:**
- طلب خطي للقرض؛
- الوثائق الشخصية ؛
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- بطاقة أو شهادة فلاح؛
- عقد الملكية أو عقد الامتياز ؛
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع (مستخرجة من مكتب دراسات معتمد)؛
- الوضعية الجبائية والشبه جبائية ؛
- الفواتير الشكلية؛
- قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده ؛
- رخصة البناء (للمنشآت المراد انجازها داخل المستثمرة) ؛
- الاعتماد الصحي إن لزم الأمر ؛
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروريا (من مديرية الموارد المائية) ؛

- رخصة مصالح البيئة (في حالة تربية الحيوانات).

- **بالنسبة للشخص المعنوي**

نفس الملف بالنسبة للشخص الطبيعي بالإضافة إلى :

- حصيلة نشاط لآخر 3سنوات(مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات)؛
- نسخة من القانون الأساسي؛
- نسخة من الاعتماد (وهذا بالنسبة للتعاونيات)؛
- نسخة من السجل التجاري.

ب-مميزاته

يتميز قرض التحدي بمجموعة من المميزات نذكر منها ما يلي:

✓ **طبيعة القرض:** وهو قرض استثماري متوسط أو طويل الأجل؛

✓ **قيمة القرض:**

- القرض متوسط الأجل: من1000.000 إلى 100ملياردج كحد أدنى ؛
- القرض طويل الأجل: من 1000.000دج إلى 100مليار دج كحد أعلى.

- **مدة القرض:**
  - القرض متوسط الأجل: من 03سنوات إلى 07 سنوات ؛
  - القرض طويل الأجل: من 08 سنوات إلى 15 سنة.
- **مدة التأجيل :**
  - القرض متوسط الأجل: من سنة إلى سنتين ؛
  - القرض طويل الأجل: من سنة الى5 سنوات.

- **آجال الاستعمال:**

- القرض متوسط الأجل: من 6 إلى 12 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض؛
- القرض طويل الأجل: من 6 إلى 24شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.

- **نسبة الفوائد:**

- القرض متوسط الأجل:

5.25 % فوائد على عاتق العميل؛

0 % بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى،

1 % بالنسبة للسنة السادسة والسابعة؛

- القرض طويل الأجل:

5.25% فوائد على عاتق العميل؛

% 0 بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى؛

1% بالنسبة للسنة السادسة والسابعة؛

3% للسنة الثامنة والتاسعة.؛

يتحمل المستفيد كامل نسبة الفائدة ابتداء من السنة العاشرة.

❖ **تقييم ودراسة القرض الايجاري**

أ. محتوى ملف القرض والذي يتكون من :

- طلب الاستئجار حسب النموذج المقدم من طرف البنك؛
- السجل التجاري وعقد التأسيس؛
- الشهادات الضريبية وشبه الضريبية ؛
- الدراسة التقنو اقتصادية؛
- الميزانيات المصادق عليها وجدول حسابات النتائج ل 3 سنوات ؛
- الميزانيات التقديرية المصادق عليها وجدول حسابات النتائج لمدة 5 سنوات؛
- الفواتير الشكلية.

ب. مميزاته:

- **مبلغ القرض:** يمكن أن يصل إلى 100% من التكلفة أو بمساهمة شخصية من 20 إلى 30 %؛
- **مدة الإيجار:** من 03-05 سنوات .
- **المساهمة الشخصية:**

غير مدعم: من 20 إلى 30 % كأقساط محددة مسبقا؛

مدعم : 10% من التكلفة الإجمالية؛

- **فترة السماح:** من 06 إلى سنة واحدة حسب النشاط ؛
- **سداد الأقساط:** شهرية 03 أشهر، 06 أشهر، أو كل سنة حسب النشاط.

ج. إجراءات منح القرض الايجاري:

بعد الموافقة على منح القرض سواء من طرف المجمع أو المديرية المركزية، يتم إرسال وثيقة تسمى التصريح بفتح خط القرض إلى الوكالة البنكية للزبون والتي تسهر على المنح الفعلي للقرض حسب الشروط المنصوص عليها وذلك حسب التسلسل التالي:

1- إعلام الزبون (المستأجر) بقرار الموافقة على التمويل؛

2- التوقيع على عقد الإيجار والقيام بتسجيله لدى مصلحة الضرائب؛

3- استلام الضمانات اللازمة من الزبون؛

4- تأكيد الطلبية لدى المورد ؛

5- تحرير محضر الاستلام الكلي أو الجزئي للعتاد من 3 نسخ خلال 8 أيام أي من تاريخ التسليم، (منح نسخة إلى المستأجر، نسخة إلى المديرية المركزية، نسخة يحتفظ بها في ملف القرض على مستوى الوكالة) ؛

6- إعداد جدول تواريخ لسداد أقساط الإيجار مع توقيع المستأجر.

❖ الفرق بين قرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

من خلال دراستنا لقرض التحدي والرفيق توصلنا إلي العديد من الفروق التي تميز كل قرض عن الأخر نوضحها كالتالي :

جدول رقم (07): الفرق بين كل من قرض الرفيق وقرض التحدي

	قرض الرفيق	قرض التحدي
من حيث التمويل	موجه للمشاريع الاستغلالية	موجه للمشاريع الاستثمارية
طبيعة القرض	قصير الأجل	متوسط وطويل الأجل
من حيث قيمة القرض	قيمة القرض تحدد حسب النشاط المراد تمويله	قيمة القرض من1000000 دج إلى 100000000 دج
من حيث المدة	مدة القرض من سنة إلى سنتين	مدة القرض من 3 سنوات إلى 15 سنة
من حيث مدة التأجيل	مدة التأجيل 6 أشهر في حالة عدم القدرة على السداد	مدة التأجيل من سنة إلى 5 سنوات
من حيث معدلات الفائدة	الفائدة 5.5% على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	الفائدة 5.25%على عاتق العميل
من حيث المساهمات الممنوحة	لا يشترط في هدا القرض على الفلاح مساهمة شخصية	المساهمة الشخصية بين10% إلى 20% كحد أدنى وذلك حسب حجم المشروع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

نظرا للامتيازات والخصائص التي يتميز بها كل من قرضي الرفيق والتحدي، والتي أدت الى خلق تفاوت لدى طالبي القرض من حيث ما يتناسب وضماناتهم الموجودة، أين قمنا بدراسة عدد المستفيدين ضمن إطار قرض الرفيق والتحدي لسنة 2017-2020 كما يلي:

جدول رقم (08): عدد المستفيدين في إطار قرض الرفيق والتحدي لسنة 2017-2020

الوكالات	2018-2017	2019-2018	2020-2019
فرجيوة	227	233	238
شلغوم العيد	175	195	233
ميلة	126	130	131
الرواشد	67	66	70
قرارم	134	145	270
وادي العثمانية	215	259	236
واد النجاء	256	256	278
تلاغمة	72	71	105
تاجنانت	62	73	19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة بالمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

الشكل رقم(12): عدد المستفيدين من قرض الرفيق والتحدي لسنة 2017-2020.

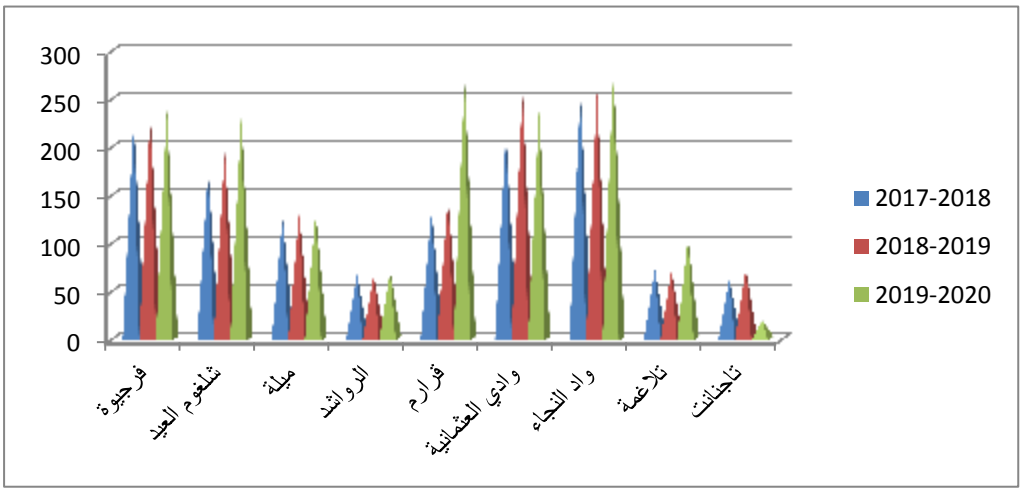

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة بالمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

- **تحليل النتائج المتحصل عليها:**

انه وبفضل المعلومات المقدمة لنا من طرف نيابة المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة، فإننا استطعنا حوصلة نشاط مختلف الوكالات التسع، من خلال عدد المستفيدين في إطار قرض الرفيق والتحدي، والذي تم من خلاله ملاحظة ما يلي:

- **بداية بسنة 2017-2018:** والتي كانت الحصة الأكبر من المستفيدين من قرضي الرفيق والتحدي من نصيب وكالة وادي النجاء ب 256 مستفيد ثم تليها وكالة فرجيوة ب 227 مستفيد، وكالة وادي العثمانية، شلغوم العيد، قرارم، ميلة، تلاغمة، رواشد، لتكون أقل عدد من المستفيدين لوكالة تاجنانت بحوالي 62 مستفيد.
- **سنة 2018-2019:** خلال هذه السنة نلاحظ محافظة وكالة واد النجاء على مركزها الأول من حيث عدد المستفيدين ب 256 مستفيد من هذه القروض المدرجة، لتليها بعد ذلك كما شهدنا في سنة 2017 وكالة فرجيوة بارتفاع في معدل المستفيدين ليصل إلى 233 مستفيد، وادي العثمانية محافظة أيضا علا مركزها السابق ولكن بزيادة أكبر تصل إلى 259 مستفيد، تتبعها باقي الوكالات في معدلات متقاربة نحو 145 مستفيد، والتي حققتها وكالة قرارم. 130 مستفيد من طرف وكالة ميلة، لتحقق وكالة الرواشد انخفاضا عما سجلته في السنة السابقة بمعدل 66 مستفيد.
- **سنة 2019-2020:** في هذه السنة نلاحظ تدخل وكالة القرارم بقوة لتسرق اللقب الثاني من وكالة فرجيوة ووادي العثمانية لتحقق نسبة استفادة بلغت 270 ملف هذه القفزة التي جعلت خليفاتها من الوكالات يظهرن بمعدلات منافسة أيضا نحو 238 مستفيد لوكالة فرجيوة، 236 واد العثمانية، ميلة ب131 مستفيد من قرضي الرفيق والتحدي، التلاغمة ب 105 مستفيد. قفزة ثانية تحققها الوكالة من خلال الارتفاع من 71 مستفيد إلى 105 مستفيد، لتكون أقل حصة مقدرة من نصيب وكالة تاجنانت بمعدل انخفاض كبير من 73 مستفيد إلى 19 مستفيد فقط.

ثانيا: الوضعية المالية الشاملة لكل وكالة في إطار قرض الرفيق ضمن نشاط الحبوب.

انه وبهدف الإشارة إلى الدور التي تلعبه هذه الوكالات في الحفاظ على سيرورة عمل المجمع الجهوي للاستغلال ميلة، فإننا قمنا باستغلال المعلومات المحصل عليها والتي تضمنت مختلف المبالغ المالية الممنوحة ضمن إطار قرض الرفيق كونه قرض استغلالي يمنح بكثرة مقارنة بغيره من القروض، والمستعمل لتمويل نشاط الحبوب، بالإضافة إلى الإشارة أيضا إلى نسب التسديد التي حققتها كل وكالة لسنة 2019-2021.

جدول رقم (09): الوضعية المالية الشاملة المتضمنة لنسب استعمال قرض الرفيق ضمن" نشاط الحبوب" لكل وكالة لسنة 2019- 2021.

نسب الاستعمال / الوكالات	2020-2019	2021-2020
فرجيوة	%64.40	%64.84
شلغوم العيد	%61,12	%60.36
ميلة	%66.36	%64.64
الرواشد	%55.42	%54.62
القرارم	%64.05	%61.97
وادي العثمانية	%63.80	%63.06
التلاغمة	%70.02	%73.97
واد النجاء	%58.15	%58.41
تاجنانت	%68.86	%55.59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة ب BADR المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

- **تحليل النتائج المتحصل عليها:** انه وبفضل ما نحمله من معلومات تمت بلورتها من طرفنا في شكل جدول للتعريف أكثر بفضل هذه البنوك الفلاحية كأداة ناجعة في عملية التمويل لمختلف القطاعات، وفي ظل هذه النجاعة فإننا اخترنا دراسة إحدى النشاطات الممولة ضمن إطار قرض الرفيق لكل وكالة. والذي تحصلنا من خلالها على مجموعة من المعلومات نذكرها كما يلي:
- **بداية وبسنة 2019-2020:** على اعتبار أن قرض الرفيق هو أحد القروض التي تتمتع بطبيعتها الاستغلالية، التي يلجأ إليها الأفراد لتمويل مختلف استثماراتهم أو نشاطاتهم الفلاحية الاستغلالية كشراء الأدوية البيطرية، الأعلاف، الأسمدة. وغيرها من الاحتياجات التي تضمن لهم استمرارية أعمالهم، أو انطلاقتها التمويلية، وهذا ما سجلناه بالنسبة لكل وكالة أين لاحظنا أن جميع الوكالات التسع قد استقبلت بدورها طلبات الحصول على التمويل في إطار قرض الرفيق للحصول على احتياجاتهم من الحبوب بأنواعها... وخلال هذا التسجيل لاحظنا أيضا أن نسبة قرض الرفيق ضمن هذا النشاط كانت وبنسبة احتلت الصدارة ب 70.02 % لصالح وكالة التلاغمة، تليها وكالة تاجنانت بمعدل 68.86% لتبقى بقية الوكالات التي تليها ضمن مجال متقارب بين أعلاه 66.36% لصالح وكالة ميلة وأدناه 55.42% لوكالة الرواشد، ليكون إجمالي نسب استعمال قرض الرفيق ضمن دائرة تمويل نشاط الحبوب ب 63.64 % وهي نسبة معتبرة نتوقع أن تحقق باقي الوكالات نسب أكبر في السنوات القادمة.
- **ثانيا سنة 2020 -2021:** خلال هذه السنة التي نتذكر بدايتها بالأزمة الهالكة لجميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية، بفضل الوباء المتفشي والذي ساهم بدور كبير في إرساء الهدوء على أغلبية

القطاعات وهذا ما شهدته هذه الوكالات التسعة أيضا، أين سجلنا انخفاض في إجمالي نسبة استعمال قرض الرفيق كآلية تمويلية للحصول على احتياجات الأفراد من الحبوب بمعدل 62.58%. هذا التراجع الطفيف هو محصلة لانخفاض طلبات الائتمان لبعض الوكالات عكس وكالة التلاغمة التي لازالت تحافظ على مركزها بمعدل ارتفاع إلى 73.97%، تليها وكالة فرجيوة التي سجلت 64.84% ارتفاع لها أيضا مقارنة بالسنة الماضية التي كانت قد سجلت 64.40% أما عن وكالة تاجنانت التي كانت صاحبة المركز الثاني فقد سجلت تراجع إلى حوالي 55.60%، تتبعها وكالة ميلة التي حققت تراجع طفيف يصل إلى 64.64% ، لتكون أقل نسبة استعمال لقرض الرفيق لصالح وكالة تاجنانت والتي تم الإشارة إليها سابقا.

نسب التسديد المحققة في إطار قرض الرفيق ضمن نشاط الحبوب من طرف كل وكالة 2018 -2020

انه وبهدف الإحاطة بمختلف نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية "المجمع الجهوي للاستغلال ميلة" بجميع وكالاته التسعة، ضمن دائرة استقبال طلبات القروض، عدد المستفيدين من مختلف هذه القروض نسب استعمال هذه الآليات (القروض المختلفة)، لتمويل وضمان استمرارية نشاطاتهم يحتم علينا النظر إلى ما مدى استجابة هؤلاء الأفراد أيضا إلى توفير ما عليهم من ديون عند نهاية فترة الاقتراض، وهذا ما سمح لنا بتقديم الجدول الموالي. فإذا كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية" المجمع الجهوي للاستغلال ميلة" يستجيب لطلبات زبائنه فبالمقابل كيف هي إحصاءات عملية التسديد ؟.

جدول رقم (10): نسبة التسديد المحققة في اطار قرض الرفيق ضمن نشاط الحبوب من طرف كل وكالة لسنة 2018-2020

الوكالات	2019-2018	2020-2019
فرجيوة	%96.80	%93,45
شلغوم العيد	%94.30	%88.91
ميلة	%92.12	%95.20
الرواشد	%99.49	%96.54
القرارم	%100.00	%99.06
وادي العثمانية	%97.15	%96.17
التلاغمة	%80.85	%91.88
واد النجاء	%99.47	%96.88
تاجنانت	%99.37	%90.36
المجموع	%95.38	%94.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة ب BADR. المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

- **تحليل النتائج المتحصل عليها:**

من خلال الجدول المقدم أمامنا والمتمثل في مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بنسب التسديد للمبالغ الممنوحة من طرف كل وكالة فإننا سوف نقوم بعملية التحليل كما يلي:

بداية بسنة 2018-2019: أين نلاحظ أن النسبة التي شغلتها أكبر وكالة من حيث المبالغ المسددة للقروض الممنوحة كانت وبنسبة 100% لوكالة القرارم، لتليها مباشرة وبشكل قريب من 100 % وكالة الرواشد، ثم تصطف وراءها كل من الوكالات التالية بنسب تقارب 100%، أي حوالي 99.37%، 96.80%، 94.30،% من نصيب: تاجنانت، فرجيوة، وشلغوم العيد، وهذا ما يؤكد جهود هذه الوكالات الداعمة والمانحة للقروض بمختلف أشكالها، وبهدف تحقيق مختلف المشاريع التنموية، هذه النسبة العالية من التسديد لا تدل إلا على كفاءة هذه الوكالات ضمن النظام المصرفي وكذا مختلف التسهيلات الممنوحة والداعمة لآلية منح القروض التي تمكن من تحقيق نسبة تسديد كاملة. أين نلاحظ أن أقل نسبة مئوية للتسديد كانت من نصيب وكالة التلاغمة بنسبة 80،85%.

أما في سنة **2019-2020:** وفي أطار قرض الرفيق فإننا سجلنا تراجع طفيف جدا لوكالةٌ قرارم، أي انخفاض معتبر من 100%إلى حوالي 99.06%، كذلك هذا التراجع صادف طريقه نحو وكالة الرواشد ليسجل تراجع من 99.49% إلى حوالي 96.54%. وكالة تاجنانت أيضا التي سجلت تراجع من 99.37% والذي كان قريبا من تحقيق النسبة الكاملة إلى 90.36% ،هذا التراجع الذي مس غالبية الوكالات، لكنه تراجع طفيف يمكن تداركه وتحقيق الأفضل، وهذا ما شهدته وكالة ميلة أين نلاحظ ارتفاع في نسبة التسديد التي سجلت سابقا بمعدل 92.12% لتحقق نسبة أكبر في سنة **2019-2020** بنسبة 95.20%، لتواصل وكالة تلاغمة تحقيق الأفضل الذي ترجمته نتائجها المحققة في سنة **2018-2019** ب 80.85% إلى 91.88 %، ليكون إجمالي نسب التسديد المحققة من طرف الوكالات التسع ب حوالي 94.25% سجلنا من خلاله تراجع طفيف مقارنة بعام **2018-2019**، وهذا راجع لمجموعة من الأسباب التي شهدها المحيط والذي واجه أزمة كورونا التي ساهمت في تراجع جميع مؤشرات العمل ضمن مختلف القطاعات.

ثالثا: تقييم ودراسة صيغ التمويل الغير مباشرة.

نستهل هذه الدراسة من خلال ما هو مقدم أمامنا والذي قمنا بصياغته في شكل إحصاءات قابلة للتحليل والاستقراء. و ذلك بداية بحوصلة حول معدل القروض التي يتم منحها عبر مختلف وكالات الدعم:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة وطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها من الآليات الداعمة لفعالية هذا القطا نحو وجهة التنمية بمختلف أشكالها.

إجمالي عدد القروض الممنوحة عبر وكالات الدعم 2013-2019.

والتي تمت صياغتها وتقديمها على النحو التالي:

الشكل رقم (13) : عدد القروض الممنوحة عبر وكالات الدعم خلال سنة 2013-2019.

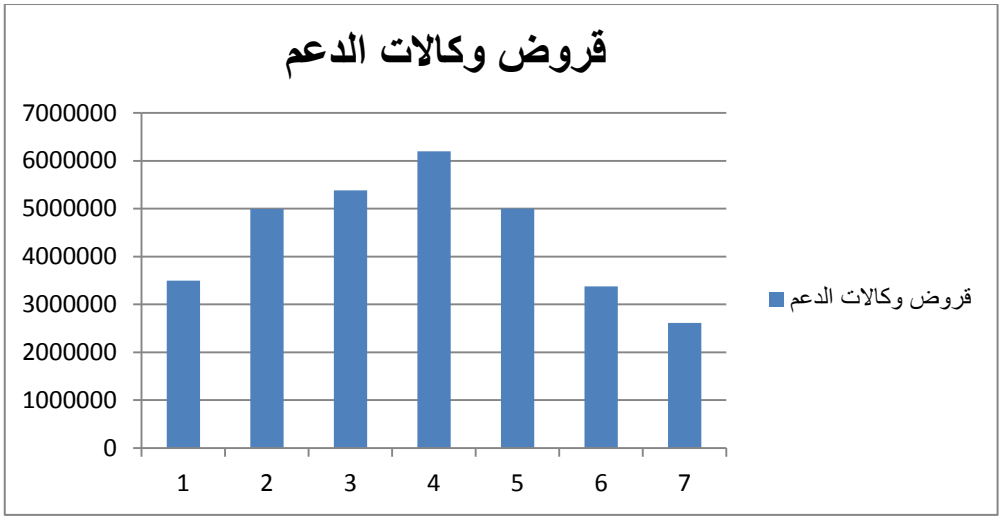

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة ب BADR. المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

- **تحليل النتائج المتوصل إليها:**

انه ومن خلال الشكل السابق والذي يوضح عدد القروض الممنوحة عبر وكالات الدعم أين نلاحظ خلال السنوات المقدمة أمامنا من **2013-2019** أن النصيب الأكبر من القروض التي تم منحها عبر وكالات الدعم كانت في سنة 2016 ب نصيب 6199397 قرض.

ثم نلاحظ تسجيل تقارب من حيث عدد القروض التي تم منحها من طرف وكالات الدعم خلال سنتي 2015 و2017 بمعدل بلغ أقصاه ب 5381246 قرض، هذه النسبة التي لاحظنا فيها انخفاض في السنوات التالية 2018 و2018 ليتم تسجيل أُقل معدل 2612335 قرض.

رابعا: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع ميلة خلال الفترة 2013-2019.

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات التقنية المالية، الاقتصادية والقانونية وفي هذا المطلب سيتم دراسة مختلف مراحل الحصول علا كل من قرضي الرفيق وقرض التحدي كآلية للتمويل، كون البنك يعمل على دراسة ملف القرض، المشروع ومتابعة مختلف عملياته.

جدول رقم (11): عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع ميلة خلال الفترة 2013-2019

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قرض الرفيق	624912	1318327	1449000	1608000	1311503	1032498	1544418
قرض التحدي	0	17459	82551	62600	113358	196384	161981
القرض الايجاري	82500	124067	181221	142079	174628	267677	368101
القروض الكلاسيكية	2473156	3839728	8485868	5862125	8143586	9081679	9669948
قروض وكالات الدعم	3497468	4994863	5381246	6199397	5003291	3374789	2612335
المجموع	6678036	10294444	15579886	13874201	14746366	13953027	14356783

المصدر: المديرية العامة لبنك BADR المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

•تحليل النتائج :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبلغ القروض الممنوحة من طرف "بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع ميلة"، قد عرف ارتفاعا معتبرا خلال السنوات الأخيرة. حيث انتقل مبلغ إجمالي القروض من 6.678.036000 دج سنة 2013 ليصل إلى أكثر من 14.356.783دج سنة 2019، بنسبة زيادة تقدر ب 162، وهو ما يعكس الجهود المبذولة من طرف البنك من أجل المساهمة في تمويل الاحتياجات الاقتصادية للولاية وخاصة القطاع الفلاحي على اعتبار أن ولاية ميلة هي ولاية فلاحية بامتياز، وذلك من خلال مختلف صيغ التمويل سواء قروض قصيرة الأجل كقرض الرفيق أو قروض متوسطة وطويلة الأجل" كقرض التمويل التحدي هذا بالإضافة إلى القروض الكلاسيكية غير المدعمة والتي تقدم بالأساس للمؤسسة المتوسطة (PME) والمؤسسات الكبيرة الحجم الناشطة بالأساس في مجال الصناعات الغذائية (إنتاج الحليب ومشتقاته، تربية الأبقار....)، والتي يكون معدل الفائدة عليها مدعما من طرف خزينة الدولة التي تتحمل الفوائد المترتبة عن القرض وبدلا عن الفلاح المستفيد.

مما هو ملاحظ أن قرض الرفيق يحتل قسطا كبيرا من التمويلات المقدمة من طرف البنك مقارنة بقرض التحدي والايجاري، حيث تصل نسبته إلى 17 %، ثم قرض التحدي ب 7.8%. ويرجع ذلك بالأساس إلى كون قرض الرفيق موجه لتمويل الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والبقول الجافة التي تحتل الولاية مكانة متقدمة في إنتاجها.

حيث استفاد خلال الموسم الفلاحي 2019، أكثر من 1550 فلاح على قرض الرفيق بمبلغ 1.761.952.589 دج خاصة وأن شروط الحصول على قرض الرفيق "شعبة حبوب" هي شروط مبسطة جدا (عدم إلزامية العقود والضمانات)، على العكس من ذلك بالنسبة لقرض التحدي والذي تشترط فيه عقود ملكية الأراضي أو عقود الامتياز في حين أن أغلب الفلاحين بالولاية يستغلون قطع أراضي بدون عقود.

ملاحظة: لم يتم إدراج عدد القروض الممنوحة لسنة 2020-2021 بسبب جائحة كورونا أين لم يتم تسجيل نسب نستطيع من خلالها إدراجها في عملية المقارنة بل كانت مجرد إحصاءات ضعيفة جدا لا تعكس حقيقتها.

الشكل رقم (14): منحنيات بيانية توضح عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال لولاية ميلة.

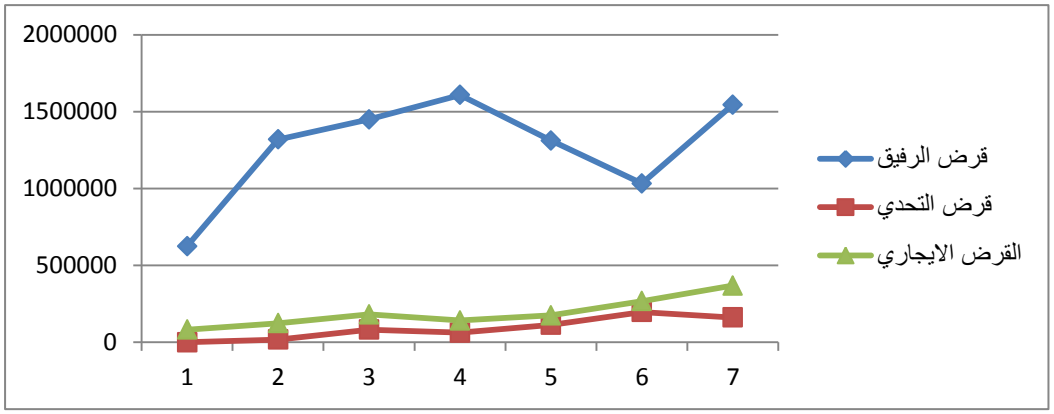

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق التي تبين عدد كل من القروض الممنوحة لكل من (قرض التحدي، الرفيق، الايجاري) خلال الفترة الممتدة من سنة 2013-2019.

•تحليل النتائج المتحصل عليها:

من خلال الإحصائيات الممنوحة والجدول الموضوع سابقا، من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "المجمع الجهوي للاستغلال ميلة"، وفي ظل ما ذكرناه سابقا من حوصلة تبين مختلف شروط، مميزات، وما يستلزمه الملف من وثائق للحصول على هذه القروض.

فإننا قمنا بدراسة إحصائية لمعرفة لمن النصيب الأكبر من هذه القروض الممنوحة كصيغة للتمويل الفلاحي.

وبالنظر إلى الإحصائيات والشكل البياني المتمثل في منحنيات بيانية لعدد القروض الممنوحة فإننا نلاحظ ونؤكد وبصورة كبيرة أن الشراهة الأكبر لهذه القروض كانت من نصيب " قرض الرفيق" والذي يمثل نسبة أكبر من التمويل على مر السنوات من 2013-2019 بنسبة ارتفاع كبيرة من 62491 دج إلى 1544418 دج لتواصل استمراريتها نحو 239. علا عكس قرض التحدي والقرض الايجاري. هذه النسبة والتي كانت مقارنة بكل من قرض التحدي والقرض الايجاري الذين سجلا عدد اصغر من القروض الممنوحة وإنما سجلا أكبر نسب من القرضين كصيغة للتمويل سنة 2018-2019 بنسبة 196384 دج لقرض التحدي و368101 دج للقرض الايجاري. وهذا راجع بسبب الشروط المساعدة على الحصول على هذا القرض أهمها انه لا يشترط مساهمة شخصية علا عكس قرض التحدي.

انه وبسبب ما عاشته مختلف القطاعات من شلل قادها نحو البحث عن حلول تمكنها نحو تحقيق والوصول إلى الأفضل ضمن هدفها الأساسي ألا وهو تشجيع واستقطاب مختلف المشاريع وطالبي الائتمان وهذا ما سنتم محورته ضمن **اتفاقية 2020**.

جدول رقم (12): امتيازات اتفاقية 2020 في إطار قرض "الرفيق" و"التحدي".

	امتيازاتها
اتفاقية 2020	- تقليص مدة دراسة ملفات طلب القروض في" شعبة الحبوب" إلى 15 يوم والى 30 يوم بالنسبة للشعب الأخرى. - هذه الامتيازات تكفل الفلاحين المستفيدين سابقا من قرض الرفيق والذين عانوا من صعوبات طيلة فترة جائحة كوفيد 19. - الفوائد المترتبة عن هذه القروض على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 100% طيلة أجل القرض والمقدرة ب 5 سنوات. - في حال تخطي آجال القرض إلى 6-8 سنوات سيتحمل المستثمر نسبة 01%من الفائدة، وفي حالة عدم تجسيد الاستثمار لمدة تفوق 10 سنوات فان الفوائد تكون على عاتق المستفيد من القرض.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف أصحاب المصلحة بBADR، المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض لمشروع" تربية المواشي.

بعد كل ما تطرقنا إليه من بلورة مختلف عمليات واليات البنك التجاري كوجهة لمختلف الاستثمارات والمشاريع، في ظل الامتيازات التي منحتها الدولة لزيادة الفرص أمام الراغبين في جعل فرصهم الاستثمارية محط التنفيذ والاستغلال ومن ثم التوسع. فإننا خصصنا هذا المبحث ليكون المطب الأمثل للإجابة عن مختلف التساؤلات التي قد تصادف مستثمر ما يرغب في إنشاء مشروع لتربية المواشي.

المطلب الأول: ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات الاقتصادية والمالية والقانونية والاقتصادية وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة مختلف النقاط المرتبطة بأساسيات منح القرض، بداية بملف القرض كون البنك يعمل على دراسة مختلف استيفاء الشروط الواجب توفرها، ومن ثم العمل على متابعة هذا المشروع من خلال تقديم مختلف النصائح والإرشادات التي تمكن صاحب المشروع من تسديد التزاماته.

- **التعريف بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة:**

وهو عبارة عن جهاز جديدي يتكفل بالبطالين البالغين من العمر من 30-50 سنة ويهدف إلى التخلص من البطالة عن طريق مساعدة البطالين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ويمكن أن تصل قيمة الاستثمار إلى 5 ملاين دينار جزائري.

- **المستفيدون من هذا الجهاز:**

يستفيد كل شخص يستوفي المعلومات المبينة أدناه من:

1- أن يكون عمر المستفيد ما بين 35-50 سنة؛
2- أن يقيم بالجزائر؛
3- أن لا يكون شاغل منصب عمل مأجور عند إيداع طلب الإعانة؛
4- أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل مند ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
5- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك مؤهلات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
6- أن يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل؛
7- أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

- **تقديم ودراسة ملف القرض في إطار تمويل 100 رأس غنم.**

بعد التعريف بوكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إطار تمويل مشروع لتربية المواشي سوف نقوم بعرض مختلف إجراءات الحصول على هذا التمويل كما يلي:

يعرض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على المترشحين إمكانية إيداع الملف على مستوى الفرع أو الوكالة المعنية، والذي سنقوم بعرض مستنداته فيما يلي:

المرحلة الأولى: تقديم الملف

❖ مستندات الملف: ينبغي أن يتألف ملف إحداث المؤسسة المصغرة جميع الوثائق المطلوبة، والملف الواجب إيداعه من محورين وهما:

- **المحور الأول:** ملف إداري.
- **المحور الثاني:** ملف تقني.

✓ **الملف الإداري:** والذي يتألف من

1- نسخة (1) من بطاقة التعريف الوطنية ؛

2- صورة (1) شمسية؛

3- شهادة أو بطاقة إقامة؛

4- وثيقة تثبت التسجيل بالوكالة المحلية للتشغيل (البطاقة الزرقاء)؛

5- نسخة من التأهيل المهني.

يجب التصديق المسبق على أيه وثيقة مودعة لدى الهيئة المسلمة المعنية.

المرحلة الثانية: نضج الفكرة وإعداد المشروع.

تكمن المرافقة التي تضمها مصالح الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في مد صاحب المشروع طيلة مسار إحداث النشاط بالمعلومات والنصائح والتوجيهات والتكوين، خلال ذات المرحلة يتم برمجة مقابلات فردية بين المستشار- المنشط وصاحب المشروع والتي تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق ب:

- السوق مقارنة مع النشاط المراد به ؛
- عناصر المشروع التقنية ؛
- عناصر المشروع المالية.

هذه العناصر التي تعد بمثابة **دراسة تقنية اقتصادية.**

- **تقديم مشروع القرض في إطار الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة لتمويل مشروع تربية المواشي.**

بعد التعرف على عملية منح القرض، تمكنا من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمشروع والتي سوف نقوم بعرضها على أحد الراغبين في الحصول على التمويل على النحو التالي:

السيد (ح. ك) شخص طبيعي، البالغ من العمر55 سنة، والساكن في ولاية ميلة والذي قدم طلب الاستفادة من قرض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة من أجل إنشاء مشروع تربية المواشي في إطار وكالة الصندوق الوطني للتامين على البطالة 2019-2020. مصحوب بالملف الإداري والذي تم التطرق إليه سابقا، بالإضافة إلى الفاتورة الأولية المتضمنة مختلف المبالغ المقدرة في عملية الاستثمار والتي تكون بشكل مفصل مع ذكر سعر كل ما يندرج ضمن هذا المشروع، بالإضافة الفاتورة الأولية المتضمنة عملية التأمين على المواشي المراد اقتنائها، أنظر الملحق رقم (02)

بعد استقباله من طرف المرافق المختص في وكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ودراسة ملفه أين يتم إدراج اسمه وطلبه. بعدها يدرج اسمه ومشروعه بهدف تقديمه ضمن لجنة تقييم المشاريع لدى الصندوق الوطني التأمين على البطالة، والتي تعمل بدورها على دراسة استثمارات البطالين ذوي صاحب المشروع من طرف أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل المجتمعة، على مستوى كل وكالة ولائية، هذه اللجنة والتي تتألف من :

- ممثل الوالي؛
- ممثل من مديرية التشغيل الولائية؛
- ممثل من الفرع الولائي للمركز الوطني للتسجيل الولائي؛
- ممثل من مديرية الضرائب الولائية؛
- مستشار من صندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ممثل من البنوك المعنية؛
- ممثل من المصالح المالية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ممثل من الغرفة المهنية المعنية.

والذي يقوم بحضور هذه المقابلة التي تتمثل في طرح مجموعة من الأسئلة عن ما مدى جاهزيته لهذا المشروع، وذلك من خلال امتلاكه لشهادة تثبت مستواه التأهيلي عادة ما تتمثل في شهادة جامعية أما إذا لم تتوفر نظرا لخبرته السابقة في هذا المجال فانه يقوم بحضور دراسة تكوينية حول هذا المشروع لمدة 3 أيام ومن ثم يحصل على شهادة تكوين تثبت احترافيته ضمن مشروع تربية المواشي، بعد دراسة المشروع من طرف لجنة الانتقاء والتي تقرر بإصدار قرارين:

قرار إيجابي: يسمح بإعداد شهادة القابلية والتمويل تسلم لصاحب المشروع من قبل الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المختصة إقليميا.

قرار سلبي: يسمع بإعداد تبليغ القرض يسلم لصاحبه.

وفي مثالنا، فان السيد (ح، ك) قد تم منحه شهادة تأهيل للتمويل في إطار CNAC، عندها

يقوم ب نسخ هذا الملف في 03 نسخ ويدفعه إلى الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة والتي بدورها تقوم بإرسال ملف الشخص المعني الى المجمع الجهوي للاستغلال بميلة، الذي يكمن دوره في تقديم وصل استلام لملف هذا الشخص إلى CNAC، والذي تم تحديد آجال دراسة هذا الملف حسب طبيعة المشاريع ولكونه مشروع تشغيل شباب فانه يأخذ مدة 02 شهرين، من أجل الرد على الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة.(أنظر الملحق رقم 03)، هذا المجمع الذي يقوم بدوره بإعداد وثيقة استشارة لمركزية المخاطر وذلك بهدف التأكد من ما إذا كان يواجه ديون على عاتقه لدى بنوك أخرى. وبعد الدراسة والتأكد من عدم مديونيته، يتم تقديم ملفه لدى مصلحة القروض، التي تمنحه الموافقة ومن ثم منحه وثيقة الحصول على القرض (أنظر الملحق رقم 04) المتضمنة معلوماته الشخصية، ضمانات والشروط الحاصرة أي التي لا يستطيع الحصول على القرض حتى يقوم بدفعها أما الغير الحاصرة فيتم تحصيلها بعد حصوله على القرض والمتمثلة في تعهد على تأمين المواشي يدفعها لدى المجمع الجهوي للاستغلال بميلة.

- **مدة القرض:** 8 سنوات للتسديد، السنوات الأولى لا يقوم بالتسديد(فترة سماح كلية) حتى بداية من العام 4 يبدأ بعملية التسديد.
- **فترة السداد:** عاميين 2سنة .
- **نسبة الفوائد** 0 % مدعمة كليا من طرف الدولة بنسبة 100% بشرط احترام آجال التسديد.
- **قيمة القرض:** أقل من 500 مليون تتمثل مساهمته الشخصية في 1 %، CNAC: 29 %، والبنك ب 70% .
- **عنوان المشروع:** ولاية ميلة.
- **تكلفة المشروع** قدرت ب: 230 مليون.

❖ **نوع القرض:** لإنشاء مشروع تربية المواشي.

حينها يقوم بفتح حساب بنكي والذي يقوم فيه بإيداع المبلغ (المساهمة الشخصية) ويستلم وصل التسديد، يقوم بدفعه إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة التي تقوم بمنحه دفتر الشروط ،محضر معاينة بالإضافة إلى عقد الاشتراك في الصندوق.

فور حصوله عليهم يقوم بدوره بالاتجاه إلى المجمع الجهوي للاستغلال ميلة وتقديم ما تحصل عليه سابقا على مستوى المصلحة القانونية من أجل التصديق على مختلف الضمانات والاحتياطات الحاصلة، بعد عملية المصادقة يتوجه إلىCNAC، من أجل حصوله على بداية التمويل والمتمثل في الصك رقم 1 والذي

يمثل 10%من قيمة المواشي، والتي يتوجب حينها التواصل مع المورد الذي يؤكد أو ينفي وجود السلعة أو الطلب. وفي حالة وجوده فانه يقدم للسيد (ح. ك) وثيقة أو شهادة الوجود (مواشي)، التي يتوجه بها للبنك بالإضافة إلى أمر بإصدار شيك من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ليتحصل على 90 %المتبقية كتمويل للحصول على ما تبقى من مواشي(53 غنم و30 مليون) والتي كانت مخصصة للشعير. بعد انتهاء عملية الدراسة والتقييم وتقديم التمويل، والقيام بالتأمين على المواشي المتحصل عليها كضمان مشترط سابقا، يتم إعداد جدول لاهتلاك القرض من طرف المجمع الجهوي للاستغلال ميلة والمتضمن لعملية تسديد سنوية للقرض الممنوح.

- **في حالة عدم السداد:**

- يتم دراسة حالته فإذا تم التحقيق واكتشاف أنه قد قام ببيع المواشي يتم تقديمه مباشرة إلى العدالة بتهمة عدم الأمانة.
- إذا كان معسر: أي انه يعمل ضمن المشروع المتفق عليه إلا انه ولظروف لم يستطع السداد هنا يتم منحه طلب تأجيل لمدة 6 أشهر.
- إذا لم يستطع السداد بعد عام واحد يتم إعادة ضبط جدول السداد المتعلق به. أي انه يتم التعامل معه بجميع الإجراءات الودية وإجراءات ما قبل المنازعات قبل اللجوء إلى العدالة عن طريق الاسترجاع القصري، الذي تتم متابعته قضائيا، من خلالها حينها يقوم المجمع الجهوي للاستغلال ميلة بإرسال ملفه إلى صندوق ضمان القروض من أجل تحصلهم على 70% من القرض الممنوح مع استمرارية متابعة القروض حتى استيفاء جميع الحقوق.

المطلب الثاني: ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابAnsej.

انه وبهدف الاطلاع أكثر على صيغ التمويل المستحدثة التي اعتمدها البنك كآليات لمتابعة وسيرورة مختلف عملياته المصرفية، ومثلما ذكرنا سابقا مختلف النقاط والمراحل الأساسية لمتابعة الفكرة الناضجة نحو بلورتها وجعلها في مسار التطبيق، وهذا ضمن إطار الدعم عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. فإننا سوف نقوم بعرض صيغة تمويلية أخرى ضمن إطار الدعم أيضا الخلاقة لمختلف المشاريع والأدوار الاقتصادية، ألا وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. هذا الجهاز والذي يعتمد ثلاثة صيغ للتمويل يتم تحديدها حسب رغبة المستفيد كما يلي:

❖ **إنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الثلاثي:** والذي يتم بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والذي يتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوح.

ويمكن صياغة هيكله المالي على النحو التالي:

المستوى الأول:

قيمة الاستثمار	وكالة أنساج	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000	%29	%01	%70

المستوى الثاني:

قيمة الاستثمار	وكالة أنساج	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000دج	%28	%02	%70

❖ **إنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الثنائي: في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:**

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أما عن هيكله المالي فيكون على الشكل التالي:

المستوى الأول:

قيمة الاستثمار	وكالة أنساج	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000	%29	%71

المستوى الثاني:

قيمة الاستثمار	وكالة أنساج	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000دج	%28	%72

إنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الذاتي:

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أطراف المصلحة بوكالة Ansej.

انه وبعد التعرف على مختلف صيغ التمويل التي يتضمنها هذا الجهاز، بالإضافة إلى هيكله المالي المقدم من طرف الوكالة والذي يوضع تحت تصرف المستفيدين من مختلف امتيازات الحصول على هذا القرض، سوف نقوم مباشرة بإعطاء مثال حي متضمن لمختلف الخطوات التي يمر بها طالبي القرض، حتى حصوله عليه، ومن ثم تسديد ماعليه من التزامات لدى البنك.

❖ **مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ضمن مشروع 100رأس غنم.**

يتم التسجيل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من طرف الشباب ذوي المشاريع وذلك عن طريق وثيقة واحدة فقط، تسمى "استمارة التسجيل" والتي تحمل من الموقع الالكتروني للوكالة "www.ansej.dz"، أو من خلال التسجيل عن طريق الموقع الالكتروني. " promoteur,ansej ,dz".

السيد (ن. و) وهو شخص طبيعي البالغ من العمر 35 سنة، الساكن بولاية فرجيوة، والذي تقدم إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية ميلة، من أجل الحصول على قرض في إطار مشروع تربية المواشي لسنة 2016-2017. كونه يمتلك قطعة أرض على مستوى ولاية ميلة يرغب في استثمارها في شكل إسطبل لتربية المواشي، أين قام بتكوين ملف طلب القرض والتوجه إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لسنة 2016-2017، مصحوبا بالملف والوثائق المطلوبة والمتمثلة فيما يلي:

إذ يجب أن يحتوي الملف على المستندات التالية:

1. نسخة من قسيمة المؤهل المهني.
2. بطاقتي إقامة (Banc)، (Ansej)
3. التزام بإنشاء 3 وظائف دائمة.
4. نسخة من وثيقة التسجيل المحدثة، مستخرجة من خدمات وكالة التوظيف الوطنية كطالب للعمل.
5. الفاتورة الأولية للمعدات، ورأس المال العامل.
6. فاتورة أولية للتأمين متعدد المخاطر.
7. تقدير ميزانية المبنى (بما في ذلك جميع الضرائب إن وجدت).

بعد التأكد من استيفاء جميع شروط تكوين الملف من طرف المرافق بالوكالة، يقوم السيد(ن. و) بتقديم الدراسة التمويلية الشاملة حول هذا المشروع (كراء الإسطبل، العلف، الإنارة، المياه) به إلى الوكالة من أجل دراستها والقيام بعملية الدراسة التقنو اقتصادية، والتي تعد من طرف الوكالة بعد دراستها لملفه أولا ومختلف المصاريف التي يتضمنها هذا المشروع، كونها تعد المرحلة الجوهرية التي تتمثل في انطلاقة الحصول على القرض والتي تعتمد على هيكل الاستثمار المقدم من طرف طالب القرض والذي سوف نتطرق إليه كما يلي.

جدول رقم (13): يمثل هيكل الاستثمار

العناوين	التكلفة الإجمالية	قسم الدينار	قسم العملات الصعبة
النفقات الأولية	20000.00		
الأراضي	0.00		
البنية التحتية	0.00		
الثروة الحيوانية	3812000.00		
المعدات المساعدة (الثانوية)	0.00		
معدات	0.00		
معدات النقل	0.00		
الضرائب	0.00		
التامين	334722.00		
صندوق الضمان	66640.00		
TOTAL : 4533362.00			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف أصحاب المصلحة بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب" ميلة".

المرحلة الأولى: بعد دراسة طلب وملف الحصول على القرض، "الدراسة التقنو اقتصادية" :

هذه الدراسة والتي تتضمن مختلف جوانب المشروع، ومختلف ما يتعلق بمتطلبات نجاحه والتي نلخصها كما يلي:

- ❖ تقديم المشروع
- **قيمة المشروع:** 3 812 000.00
- **تسمية المشروع:** تربية الأغنام.
- **طبيعة المشروع:** إنتاجي.
- **صاحب المشروع:**
- ✓ السيد (ن. و).
- ✓ التأهيل المهني: .....
- ✓ العنوان الشخصي: حي 240 مسكن، طريق زغاية ميلة.
- ✓ الهاتف والبريد الالكتروني: **********
- **الشركاء:** لا يوجد.
- **موقع المشروع:** منطقة ريفية.
- **عدد مناصب الشغل:** 03.
- **سوق المشروع:** موجه للجميع.
- **السوق المستهدف:** سوق الماشية.
- **الطلب الإجمالي للسوق:** تجار اللحوم، الألبان، الصوف والجلود.
- **القيمة المضافة:** التنمية المحلية من خلال خلق ثروة حيوانية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.
- **التأثير على البيئة:** لا يوجد.
- **سياسة الأسعار:** حسب العرض والطلب وتكلفة الأعلاف.
- **السياسة التسويقية:** الجودة في المنتوج، السعر والخدمة المقدمة.

المرحلة الثانية: عرض المشروع على لجنة الانتقاء والاعتماد من أجل تقييمه:

بعد دراسة لجنة الانتقاء والاعتماد لملف السيد (ن. و) والإجابة على مختلف الأسئلة الموجهة إليه من طرف هذه اللجنة، تقرر بعدها قبول مشروعه ومنحه شهادة تأهيل. بعدها مباشرة يتم إرسال ملفه إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية" المجمع الجهوي للاستغلال" الذي يقوم بدوره بدراسة ملفه ومن ثم إعطائه الموافقة البنكية، والتي بعدها مباشرة وفور حصوله عليها يقوم بالمرحلة الثالثة والمتمثلة في:

إعداد **الملف القانوني** والمتمثل في **مجموعة من الوثائق نذكرها كما يلي:**

- بطاقة فلاح، عقد كراء الأرض والإسطبل، الرقم الجبائي، الرقم الإحصائي، فتح الحساب البنكي وذلك بهدف إيداع مبلغ المساهمة الشخصية 10%.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التمويل

فور استكمال السيد (ن. و) لجميع وثائق الملف القانوني، فان الوكالة تقوم بتمويل صاحب المشروع وذلك من خلال إعداد قرار منح الامتيازات المالية والجبائية الخاصة بمرحلة الانجاز. والذي يتم من خلال منحه لدفتر الشروط الذي يجب عليه الاطلاع عليه وقراءة جميع الشروط التي تتضمنه، لأن أي إخلال بها سيؤدي إلى تحصيل هذه الحقوق مستقبلا. بالإضافة إلى اتفاقية القرض، لتقوم مصلحة المحاسبين بتحويل مبلغ القروض والمتمثل في 29% إلى حسابه.

المرحلة الرابعة: إعداد أوامر سحب الشيك البنكي

هذه الأوامر المتضمنة **للأمر الأول المتعلق بسحب الشيك الأول** الخاص بصندوق ضمان أخطار القروض.

أمر بسحب الشيك الثاني : 10% الخاص بالطلبية.

أمر بسحب الشيك الثالث: 90% عند تقديمه لشهادة توفر الأغنام لدى المورد شاملة للرقم التسلسلي للأغنام، يتحصل على هذا الشيك فور تقديمها للوكالة.

المرحلة الخامسة: الدخول في مرحلة الانجاز

يقوم المرافق لصاحب المشروع بزيارة ميدانية بعد استلامه للأغنام بزيارة ميدانية ليتم تحرير محضر بداية النشاط. ليتم بعدها عملية المتابعة والتحصيل من خلال إعداد جدول الديون.

المرحلة السادسة: مرحلة الاستغلال

التي يتم فيها إعداد ملف الاستغلال والمتكون من:

1- إعفاء ضريبي متمثل في التزام بالتأمين ضد كل الأخطار للأغنام.
2- الفاتورة النهائية للأغنام، الفاتورة النهائية للتأمين.
3- شهادة النشاط المقدمة من مفتشية الضرائب.
4- شهادة الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي إلى العمال الغير الأجراء.
5- قرار الامتيازات الجبائية لمرحلة الاستغلال لمدة 3 سنوات (تمنحه الوكالة)، أي انه في ظل 3 سنوات سوف يقوم بتسديد مبلغ 10 ألاف مهما كان رقم أعماله. وهذا بدوره امتياز تمنحه الوكالة.

➢ في حالة تأخر السيد (ن و)، عن أجال تسديد القرض، تتعامل الوكالة معه بجميع الطرق الودية قبل اللجوء إلى الجهات القضائية، وذلك من خلال إرسال للشخص المعني "رسالة تذكير" قبل أن يحل الأجل كتذكير أن موعد دفع القسط قد اقترب ووجب الدفع.

➢ إذا لم يتم حضور الشخص المعني، بعد رسالة التذكير يتم إعادة إرساله اعذار 1، اعذار2، اعذار 3، إذا كانت نتيجة هذه الاعذارات رفض التسديد، أو بعد حصوله على القرض وتم من خلال محضر المعاينة اكتشاف أنه قد قام ببيع هذه الأغنام مثلا، فانه يتم اللجوء معه إلى الطريقة 2، ألا وهي اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة كما يلي:

➢ القسم المدني (التجاري)، كما يمكن أن تكون المنازعات تحمل الوصف الجزائي، وهذا في حالات متعددة نذكر منها على سبيل المثال:

➢ حالة بيع العتاد المرهون، خيانة الأمانة، اختلاس وتبديد الأموال المقترضة (القسم الجزائي).

المطلب الثالث: في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بعد التطرق إلى كل من الآليتين السابقتين والمتمثلتين في كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أين تم من خلالهما التعرف على مسار وخطوات الحصول على القرض، في ظل الامتيازات التي تتغنى بها كل وكالة عن الأخرى ليبقى دور كل منهما هو تحقيق التنمية المستدامة لخدمة مختلف الفئات. سوف نتطرق أيضا إلى آلية ثالثة تعمل ضمن نطاق خدمة الأفكار القابلة للتطبيق في ظل هذه الوسائل الداعمة لمختلف مسارات إنشاء المشروع، بالإضافة إلى كونها تقدم أيضا لخدمة الفئات النسوية العاطلة عن العمل وذلك لتشجيع المورد الحرفي والثقافي ضمن العمل الحر. ألا وهي :

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

هذه الوكالة التي كما ذكرنا سابقا، هي إحدى وكالات الدعم لهذا القطاع الحماسي الذي يذر بالعديد من الامتيازات سواء كانت حاضرة أو مستقبلية... تنتظر فقط الرؤية الصائبة لهذه المشاريع دون غيرها. هذه الدراسة والرؤية التي سوف نضعها تحت تصرفكم بهدف الاطلاع على مختلف مراحل الحصول على القرض، بداية بطلب الحصول على القرض إلى تحقيق هذا الطلب في ظل مؤسسة مصغرة أو مشروع مصغر، إلى عمليات التحصيل التي تتم بعد الحصول الحقيقي على القرض.

وفي هذا المشروع ارتأينا أن نختار أيضا مشروعا يستحق كل التفاتة إليه، كل الدعم والدعم المتواصل حتى بعد ما يواجهه الفلاح من معيقات تمنع استمراريته. نستهل هذه الدراسة بأحد الراغبين في الاستثمار في هذا المشروع ألا وهو السيد (س، ب). وهو شخص طبيعي يبلغ من العمر، 33 سنة، المولود بتاريخ.....، الحامل للبطاقة المهنية رقم **********، بشلغوم العيد، تقدم إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر من أجل طلب الحصول على قرض لتمويل مشروع تربية المواشي، مرفوقا بطلب خطي على الشكل التالي:

نموذج عن طلب خطي

يوم:

03/04/2019

السيد:

العنوان:

إلى السيد: بنك الفلاحة

والتنمية الريفية

شلغوم العيد

الموضوع: طلب قرض بنكي

لي الشرف العظيم أن أتقدم إلى سيادتكم بطلبي هذا والمتمثل في طلب قرض بنكي من أجل تكملة مشروعي الخاص بتربية المواشي.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام

الإمضاء

بعد تقديم الطلب المذكور سابقا، بالإضافة إلى بقية شروط استكمال الملف والتي تتحدد حسب قيمة القرض نلخصها كما يلي:

تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلفة شراء مواد أولية لا يتعدى سقفها 40.000 دج	تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلفة لشراء مواد أولية تتراوح بين (40.001 دج–100.000 دج)	التمويل الثلاثي –الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البنك– المقاول لا يتعدى سقفها 1.000.000 دج
الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر ▪ بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط. ▪ عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة. ▪ إثبات مقر الإقامة. ▪ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه. -	**الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر** ▪ بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط. ▪ عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة. ▪ إثبات مقر الإقامة. ▪ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.	**الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر** ▪ بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط. ▪ عدم امتلاك دخل ؛ ▪ إثبات مقر الإقامة. ▪ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه. ▪ القدرة على دفع المساهمة الشخصية من الكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة بـ 1% من القرض الموجهة لشراء الآلات و العتاد المسخر. ▪ عدم الاستفادة من مساعدات أخرى من طرف الوكالة لخلق نشاط. ▪ تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المسخرة.
الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض ▪ صورة (01) شمسية. ▪ شهادة الميلاد (نسخة واحدة). ▪ بطاقة الإقامة (نسخة واحدة) أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة). ▪ نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة. ▪	**الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض** ▪ صورة (01) شمسية. ▪ شهادة الميلاد (نسخة واحدة). ▪ بطاقة الإقامة (نسخة واحدة) أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة). ▪ نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة. ▪ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها وفي حالة عدم تمكن تقييم كلفة المواد الأولية المراد اقتناءها.	**الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض** ▪ صورة (01) شمسية. ▪ نسختان أصليتان (02) من شهادة الميلاد. ▪ نسختان أصليتان (02) من بطاقة الإقامة. ▪ نسختان(02) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة. ▪ نسختان (02) من الشهادة – دبلوم أو شهادة العمل أو شهادة التربص أو شهادة إثبات الكفاءة.
الوثائق المحررة في خلية المرافقة ▪ تقييم كلفة المواد الأولية المراد اقتناءها محرر من طرف المرافق و المقاول. ▪ وثيقة تعهد و التزام لطالب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية.	**الوثائق المحررة في خلية المرافقة** ▪ وثيقة تعهد و التزام لطالب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية.	**الوثائق المالية المقدمة من طرف طالب القرض** ▪ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمعدات و الآلات المراد اقتناءها. ▪ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها. ▪ نسخة (01) من الفواتير الشكلية السلع بالنسبة لنشاطات التجارية. ▪ نسخة (01) من وثيقة تقييم تهيئة المحل (إن وجد). ▪ نسخة (01) من وثيقة تقييم تأمين المعدات و الآلات المراد اقتناءها. **الوثائق المحررة في خلية المرافقة** ▪ وثيقة تعهد و التزام لطالب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع.

المصدر:15.00 23-06-2021. www.angem.dz/ar/

بعد استقبال المرافق المختص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لجميع وثائق السيد طالب القرض والتأكد من استيفاء جميع شروط الملف، يدرج اسمه ضمن قائمة طالبي القرض وذلك من أجل استدعائه في يوم محدد وتاريخ محدد لحضور لجنة الانتقاء والاعتماد، وذلك من خلال التوجه إليه بمجموعة من الأسئلة حول معرفته بهذا الموضوع "تربية المواشي"، مدى خبرته في هذا المجال، دراسة مختلف الفواتير الشكلية المقدمة والمتضمنة مختلف ملتزمات تنفيذ المشروع التي قام سابقا السيد بتحضيرها بمختلف تكاليفها، كما تهتم هذه اللجنة أيضا بدراسة ومتابعة الجانب الشخصي المتعلق بهذا الشخص، طريقة إجابته على الأسئلة المقدمة من طرف اللجنة فهي تعكس انطباعا عن ما مدى نجاح هذا المشروع من طرفه.

أما إذا كان هذا الشخص قليل الخبرة، فانه يقوم بدراسة محددة من طرف اللجنة من أجل الإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بهذا المشروع وضمان نجاحه، أين يتحصل بعدها على شهادة الكفاءة المهنية (أنظر الملحق رقم 05) ترسل بعدها الوكالة ملف السيد بجميع الوثائق المطلوبة والفواتير الشكلية للمعدات المراد اقتنائها، وفواتير التأمينات على الأغنام (أنظر الملحق رقم06)، إلى المجمع الجهوي للاستغلال لميلة الذي فور استلامه يرسل إشعار بالاستلام إلى الوكالة، مع نسخة يحتفظ بها السيد كونها متضمنة آجال محددة للرد فيها على طالب القرض، إما بقبول ملفه أو رفضه ضمن آجال محددة. يشترط الالتزام بها وفي أي تأخر ضمن هذه المواعيد يحق للسيد أن يتقدم بشكوى، في حق هذا المجمع، (أنظر الملحق رقم 07).

بعد دراسة ملف ضمن الآجال المحددة، يرسل المجمع في طلب السيد (س. ب) من أجل حضوره إلى الجلسة المقررة من طرف المجمع بحضور مديري البنك وأطراف آخرون يحددهم المدير لحضور اللجنة، أين يتم استقبال انشغاله من بدايته والاستماع إلى مشروعه المقدم مع مختلف تكاليفه، وفواتيره الشكلية، بطاقة إقامة، شهادة الكفاءة المهنية من الغرفة الفلاحية لولاية ميلة، بالإضافة إلى شهادة عدم الانتساب أين تقوم هذه الدراسة التقنو– اقتصادية بطرح جميع الأسئلة حول المكان المفروض لإنشاء المشروع.

توفر الشروط المناسبة لنجاح هذا المشروع (من مياه، إسطبل ضمن مساحة كافية لعدد الأغنام المراد اقتنائها، توفر الكهرباء، مكان السكن للسيد. إذا كان قريب من الإسطبل المراد إنشائه أم يتطلب مسافة ووقت للوصول إليه، فهذا قد يسبب صعوبات ومخاطر أكبر قد تعرض المواشي لخطر السرقة...)، وغيرها من الأسئلة التي تتدرج فعليا حول الدراسة الشكلية للقرض والدراسة الشكلية لصاحب القرض، أي جميع البؤر المسببة للمخاطر، خاصة التأكد من عدم مديونيته اتجاه المؤسسات المالية الأخرى. بعد انتهاء الجلسة يتم منحه ورقة اثباث لقبول قرضه، يتم التوجه بها إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تمنحه شيك رقم 1 من أجل إرسالها إلى المورد للحصول على الدفعة الأولى من طلبيته، بعد أن يقوم المورد بدوره بمنحه ورقة إثبات بوجود الأغنام (18)، في ظل هذه الفترة يتم تحضير لجنة معاينة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال والوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر إلى عين المكان الذي قدمه الشخص لإنشاء مشروعه للتأكد من مصداقية وشروط وحقيقة ماقدمه. ليحصل على الطلبية الأولى من الأغنام، بعد حصوله على

وثيقة المعاينة لصالحه يتم حصوله على الشيك رقم 2 لاستلام بقية الطلبية، لتستمر بعدها عملية المعاينة أين تم تأكيد :

- توفر إسطبل بمساحة 55 متر مربع، توفر مساحة بجانبه مخصصة للقمح، منزله المتواجد بجانب هذا الإسطبل المراد إنشاء المشروع هناك.. كلها عوامل ساهمت في حصوله على القرض، وجعل محضر التنصيب ايجابي لصالحه (انظر الملحق رقم 08).

بعدها يتم منحه الجدولة المتعلقة بعملية التسديد. وآجال التسديد، لتظل بقية الشروط في حالة عدم التسديد متشابهة في الآليات المذكورة سابقا، من ودية إلى جهات قضائية.

لتظل الميزة الأساسية لهذه الوكالة في منحها لمبلغ المساهمة الذي يتم استيفائه دون فوائد في مدة قصيرة ،أي انه يقوم بتسديد قيمة القرض في اجل 5 سنوات. ضمن مبلغ مساهمة شخصية تقدر ب 01%، الوكالة 29%، بدون فوائد أما عن البنك فتقدر مساهمته ب 70% وهذه من بين الامتيازات التي تمنحها الوكالة والتي تدفع بهم للرغبة في الاستثمار.

ملاحظة : في حالة تغير الأسعار، فانه يستطيع طالب القرض تقديم طلب إعادة الموافقة وتمديدها كون أجل الموافقة يكون لمدة عام فقط، بعدها تتم عملية التنفيذ، ولا يتم التأخير إلا لسبب فعلي، مثل تغير أسعار المواد المقتناة، أسعار الأغنام وغيرها مما يجعل عملية الطلب تعاد مرحلة أخرى من خلال تقديم طلب التمديد ليعاد دراسته من اجل زيادة مبلغ القرض عن المبلغ السابق المتفق عليه.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل بحثنا مختلف الآليات التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعمالقطاع الفلاحي عامة وقطاع تربية المواشي بصفة خاصة، وتعرفنا على مختلف الهيئات الداعمة للقطاع التي يتعاون معها البنك بالتنسيق مع المجمع الجهوي للاستغلال ميلة، وقد توصلت الدراسة الى أن آليات التمويل التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم قطاع تربية المواشي تنقسم الى نوعين من القروض، الأول ذو طبيعة استغلالية مجسد في القرض الرفيق، والثاني ذو طبيعة استثمارية مجسد في قرض التحدي، إضافة الى القرض الإيجاري، كما أن البنك يتعاون مع كالات الدعم ممثلة في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ضمن خطط وبرامج هادفة الى رفع أداء هذا القطاع، وتطويره من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية ميلة من جهة، ومن جهة أخرى التعريف دعم استراتيجية الدولة نحو تحقيق الأمن الغذائي، والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات من خلال تعزيز الإنتاج الغذائي.

خاتمة

تحاول الدولة منح مختلف أشكال الدعم المباشر والغير مباشر للقطاع الفلاحي عامة وقطاع تربية المواشي خاصة لما لهذا القطاع من أهمية، ورغم ما يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفيةمن دعم من خلال مختلف آليات إلا أن واقع القطاع لا يعد بالكثير، لان نجاح آليات الدعم يتطلب تكاثف الجهود، خاصة في دراسة تفاصيل المشروع، وما يرتبط به من فرص للنجاح والاستمرار والتطور، فالمزايا الممنوحة من طرف البنك لا يستفيد منها الفلاحون بالطريقة المناسبة، وهو ما تبينه نتائج هذه الدراسة.

❖ **النتائج:**

من خلال مختلف ما استقبلناه من معلومات أو ما قمنا بحوصلته في شكل نقاط أساسية هادفة، للتعريف أولا ومن ثم ترقية هذا القطاع الفلاحي وتوسيع دائرة نشاطاته لتشمل العالمية، فإننا جهزنا مجموعة من النتائج نذكرها كما يلي:

1- لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية آليات جيدة لدعم قطاع تربية المواشي (القرض الرفيق، قرض التحدي، والقرض الإيجاري..) تحتاج الى تبسيط بعض الشروط لتناسب الكثير من الفلاحين.

2- يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية تمويل مشاريع تربية المواشي من تراكم الديون المتعثرة بسبب فشل المشاريع وعدم استرداد القروض الممنوحة، فأغلبية تلك القروض لا يتم تسديدها.

3- يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية تمويل مشاريع تربية المواشي من تبعيته للهيئات الداعمة كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكالة أنساج، وكالة تسيير القرض المصغر، وما تتخذه من قرارات.

4- ضعف متابعة القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وانعدام الآليات الفاعلة لاستردادها.

5- تتميز بيئة قطاع تربية المواشي بعدم الاستقرار وهذا ما يفرض ضمانات أكبر للحصول على القروض لتجنب مختلف المخاطر التي تقود لعدم القدرة على السداد.

6- ضعف ثقافة البحث الفلاحي والتي ساهمت بشكل كبير في تهميش العلاقة المترابطة بين أجهزة البحث العلمي والإرشاد الفلاحي كانت سبب في فشل كثير من المشاريع.

❖ **اختبار الفرضيات:**

من خلال النتائج المذكورة آنفا يمكن التحقق من فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين أن التمويل البنكي يساهم في توفير التمويل الضروري عبر آليات مختلفة، منها قروض استغلال وقروض استثمار، وهي تساهم في دعم مشاريع واستثمارات القطاع فلاحي.

الفرضية الثانية: تم تأكيد هذه الفرضية حيث اتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره أكثر بنك معني بقطاع الفلاحة يعتمد علىنوعين من القروض الأول ذو طبيعة استغلالية مجسد في القرض الرفيق، والثاني ذو طبيعة استثمارية مجسد في قرض التحدي،

الفرضية الثالثة: الصيغ المتعددة التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل قطاع تربية المواشي رغم التسهيلات التي تتضمنها لم تنجح في النهوض بهذا القطاع، بسبب بعض شروط منحها من جهة والمشاكل والمعيقات التي تواجه القطاع من جهة أخرى، وهو ما يتجلى في الديون المتعثرة المتراكمة لدى البنك بسبب فشل المشاريع الممولة وعدم قدرة المقترضين من سداد الديون، كما أن التجارب لم تبين مشاريع رائدة يمكن الوقوف عندها.

❖ **التوصيات:**

1- لابد من وجود مرونة في الجهاز المصرفي، تستجيب بسرعة لمختلف التغيرات التي تطرأ على البيئة الفلاحية، وتسمح بتلبية احتياجاته في الوقت المناسب.

2- لابد من خلق مؤسسات أو هيئات تتعامل مع الاضطرابات الحاصلة في قطاع تربية المواشي وتتحوط لمخاطرها، خاصة موجات الجفاف، ندرة الموارد المائية، ضعف التكنلوجيا المستخدمة وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى خلق مشاكل لدى الفلاح، ومن ثم عدم القدرة على السداد.

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حاجة ماسة الى آليات المتابعة الفعالة وطرق صارمة لاسترداد القروض.

4- ضرورة تحديث أنظمة المعلومات البنكية وأنظمة الدفع واستخدام أدوات الإعلام الآلي وأدوات الأنظمة الحديثة للربط الشبكة البنكية بمختلف المستثمرات والمشاريع الفلاحية.

5- ضرورة إنشاء مراكز تساهم في نشر الثقافة الفلاحية وخاصة تربية المواشي بمختلف المناطق التي تتوفر فيها إمكانيات لإقامة مشاريع في هذا المجال، وتشجيع الفلاحين لتطوير نشاطهم من خلال برامج وآليات الدعم المالي.

❖ **آفاق البحث:**

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بمختلف الجوانب التي رأيناها مهمة، ولكن المجال يبقى مفتوح لتدعيم هذا الموضوع أكثر بما يتطلبه من دراسات أخرى نذكر منها ما يلي:

- بحث تجارب تربية المواشي في الدول الرائدة ونقلها الى الجزائر.
- دراسة آليات حماية البنوك من الديون المتعثرة.
- دراسات ميدانية من خلال استبيان لأسباب فشل مشاريع تربية المواشي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران ، ط1، 2010م.

2- أنس البكري و وليد صافي، النقود والبنوك "بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل، ط1، 2010م.

3- خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية** دار وائل، ط1، 2006م.

4- خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج ، ط1، 2010م.

5- زياد رمضان و محفوظ جودة، **إدارة البنوك**، دار وائل، ط3، عمان، 2006.

6- رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء، عمان، ط1، 2010م.

7- سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2011م.

8- سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء** "دراسة تطبيقية تحليلية"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.

9- عبد الغفار حلفي و عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط1.

10- فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، 2006م.

11- محمد الفاتح و محمود البشير المغربي، **نقود وبنوك**، دار الجنان ، ط الأولى 2016م.

12- محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية" العادية، الغير عادية، الالكترونية**"، دار الفجر، 2016.

13- محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، دار إثراء، الطبعة الأولى 2009م.

14- دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة ، ط1، 2012م.

15- هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل ، ط1، 2009م.

16- ناصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء، ط 1 2009م.

ثالثا: المجلات

1- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات**، حالة الجزائر، مجلة علوم اقتصادية وعلوم التسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية والتسيير، جامعة سطيف1- الجزائر، العدد11-2011.

2- خالد حليف، **صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي – الجزائر، بدون سنة نشره.

3- بوشيخي بوحوص، **النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة "نمودج ابرام القروض ثم توزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري، مجلة المالية والأسواق**، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، جامعة مستغانم، العدد 05-2016.

4- فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، **آلية تمويل القطاع الفلاحي والمحلي وعوامل تطوره في الجزائر**، دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد07، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، بدون سنة نشره.

5- كروش نور الدين، **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 04-2019.

6- يوسفي رشيد و بن حراة حراة، **التحالف بين العلامات التجارية كإستراتيجية لدخول أسواق جديدة وأداة للتموقع**، مجلة اقتصاد ومناجمنت، منشورات كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11-2012.

رابعا: المذكرات

1- العرابي مريمة و ناسوا سارة، **انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر، 2016-2017.

2- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية في ظل الوجهات الحديثة للجزائر- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة أم البواقي، 2016-2017.

3- طعوش فهيمة و فدور أسماء، **البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، 2019-2020.

4- نعمان محصول، **تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية** – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم تسيير، جامعة جيجل، 2006-2007.

خامسا : الملتقيات

1- بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات ملتقى بعنوان "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"، يومي 21، 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة – الجزائر.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: نماذج عن منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

ملحق رقم 02: مجموعة الفواتير الشكلية للأغنام المراد اقتنائها للسيد ح.ك

L'Algé[illegible]es Assurances

2a

الجزائرية للتأمينات

L'Algérienne des Assurances

[illegible]

NIF : 099516000537439

FACTURE PRO FORMA

Branche : Multirisques Elevages De Betails

Unité de : Constantine
Agence de: Mila
Code: 4302

client :/

Adresse: W/MILA

Valeur assurée: **2 284 450.00 DA**

1ère fact
2emme fact 2 284 450.00
3èmme fact

Période	Prime nette	Accessoires	FCN 1%	TVA 17%	Total de la quittance
12 mois	159 911.50 DA	500.00 DA	80.00 DA	27 269.96 DA	187 761.46 DA

Fait à : Mila 20/05/2015

L'ASSUREUR

Siége Social et direction générale : 01, Rue Tripoli - Hussein Dey - Alger - Algerie
Tel :+213(0)21 47 68 72 à 77- Fax . +213(0)21 47 65 73 Site web : www.2a.dz

LEMOUISSI MOHAMED LARBI

COOMERCE GROS
DES ALIMENTS DE BETAILLE ET ANIMEAUX VIVANTS
MATERIELS ET ENGINS AGRICOLES
284 C LOTISSEMENTS 105 LOGTS AIN SMARA – CONSTANTINE –
CONSTANTINE
R C : 11A0367992-00/25
IF N° 196725060042338
ART N° : 25067306093
MOB 0661 40 53 76

FACTURE PROFORMAT N° 257/2015

Constantine : 03/05/2015

DOIT :

NOM ET PRENOM : /

ADRESSE WILAYA DE MILA

REF	OTE	DESIGNATION	PU	MONTANT EN DA
1	3	béliers âge entre 18 et 24 mois	45 000,00	135 000,00
2	50	Antenaises age entre 18 et 24 mois	40 000,00	2 000 000,00
			Total en HT	***2 135 000,00***
		RACE LOCALE OULED DJELAL	*TVA 7%*	***149 450,00***
			TOTAle TTC	***2 284 450,00***

Délais De Livrassions 1 Mois Apres La Commande

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE PROFORMAT A LA SOMME DE :

Deux Million Deux Cent quatre vingt quatre Mille Quatre Cent Cinquante Dinars Algériens

CACHET ET SIGNATURE

ملحق رقم 03: وثيقة استلام ملف القرض من طرف المجمع

ANNEXE N° 2

BANQUE DE L'AGRICULTUREET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER

« DEMANDE DE CREDIT » **134/15**

MILA, le **12.07.2015**

Groupe Régional d'Exploitation « GRE » : **MILA 055**
Agence Local d'Exploitation **D'OUED ENDJA** Indice : **842**

Reçu de : **Représentant de la CNAC DE MILA** (1)

☐ Pour le compte de :

Nature **M/E CNAC – ELEVAGE OVINS**

Coût du projet
2.900.000,00

Montant du ou des crédits sollicités (s)

2.030.000,00

Date limite de communication de la réponse de la Banque : **12.09.2015**
Délai de réponse Fixé pour le dossier :

☐ Exploitation ☐ Investissement ;

☐ 15 jours (dossiers relevants des pouvoirs Locaux) ☐ 15 jours (pouvoirs locaux)
☐ 20 jours (dossiers relevants des pouvoirs régionaux) ☐ 25 jours (pouvoirs régionaux)
☐ 25 jours (dossiers relevant des pouvoirs centraux) ☐ 35 jours (pouvoirs centraûx)

Cher client,
Le présent document vous permet de protester,en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) :

Soit par Téléphone au (X) N° :**021/69.73.37**
Soit par Fax au (N°) :**021/ 69.85.05**
Laquelle prendra le problème en charge.
Il est précisé que les délais en question ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations (y compris les compléments) et la date de délivrance

Banque de l'Agriculture et du développement Rural (3)

1. Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur
2. Préciser l'identité de la société émettrice de la demande. **C E T 1ER DEGRE**
3. Mettre une croix dans la case appropriée

ملحق رقم 04: وثيقة منح القرض للسيد ح.ك

« ... T »

N° 428/15 Date DU 14.07.2015

Organe de décision (1) **COMITE CREDIT-GRE** Date du comité 14.07.2015 PV N° 370/15
Structure émettrice (2) **GRE MILA 055** Emprunteur :
Activité : **ELEVAGE OVINS** N° CPTE : **A OUVRIR**
Agence domiciliaire : **OUED ENDJA 842** GRE de rattachement : **MILA 055**
Ccté risque..... Groupe d'appartenance : (03) .....

Type de prêt ou de crédit	Montant	Validité	Limité utilisat 2	Durée Amort 2	Différe Partiel 3	Différe Total 3	Taux au marge 3	Taux comm engagt
CLT CNAC	2.030.000,00	-	12 mois	8 ans dont 03 Ans différé	-	03 ans	-	En Vigueur

Garanties bloquantes :
- Chaîne de billet à ordre (CA19)

Réserves bloquantes :
- Engagement notarié de souscription DPAMR subrogée au profit de la BADR, et procuration notarié de renouvellement de l'assurance.
- Versement apport personnel : **29.000,00 DA.**
- Réception Virement PNR **CNAC** : **841.000,00 DA.**
- Attestations fiscales et parafiscales récentes et apurées.
- Lettre de déchéance de terme.
- Bail de location des terres agricoles étendues à la bergerie pour une durée de deux (02) ans renouvelable pendant la durée du crédit (veuillez s'assurer que les terres se situent au rayon d'exploitation de l'Agence).
- Carte d'éleveur -Attestation vétérinaire.
- P.V de constat des services **CNAC.** -Certificat d'existence.
- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée de crédit bancaire.
- Copie de la décision d'octroi d'avantage au titre de la phase de réalisation en création.

Garanties non bloquantes : /

Réserves non bloquantes :
- Souscription DPAMR subrogée au profit de la BADR pendant la durée de crédit.
- Certificat vétérinaire.

Observations : A saisir sur module prêt.
- Une visite sur site aprés réalisation est obligatoire.
- Il y a lieu de nous transmettre le tableau d'amortissement et les factures définitives ainsi que la convention de prêt (tout document justifiant la réalisation du projet).
- l'identification du cheptel par l'opposition des boucles d'oreilles de référence individuelle (la liste des références doit être joindre à la facture).
-Ne pas omettre la déclaration à la centrale des risques.

1-indiquer le comité ayant pris la décision
2-indiquer la structure ayant émis l'autorisation
3- indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
4- lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
5- **A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.**
6-**A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.**
7-**A servir pour les crédits d'investissement.**

LE DIRECTEUR DU GRE

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. . 17. Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tel : 021 64 72.64 à 70 / 72.72.88 / 72.72.80 / Telex : 55078
www.badr-bank.dz

ملحق رقم 05: شهادة الكفاءة المهنية

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفـــــلاحة والتنميـــة الريفيـــةو الصيد البحري

MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

الغرفـــة الفلاحيـــة لولايـــة ميـــلة

CHAMBRE DE L'AGRICULTURE DE LA WILAYA DE MILA

الرقم: 83 /غ.ف.ف/2019. ميلة في : 2019/01/09.

شهادة الكفاءة المهنية

إن رئيس الغرفـــة الفلاحيـــة لولاية ميلة يشهـــد أن :

السيد / ة .....ب.....

متربص عند الفلاح..... ..... الحامـــل للبطـــاقة

المهنيـــة رقم : ..... بلديـــة:.....

وبناء علـى التصريح الشـرفي لهـذا الأخيـر أن هـذا الشـاب مؤهل لممارسة النشاط الفلاحي في الإختصاص التالي:

- ○ تربية الدواجـــن.
- ○ تربية الأبقـــار.
- ⊗ تربية الأغنام.
- ○ تربية النحـــل.
- ○ زراعة الأرض.
- ○ انتاج الخضروات.
- ○ تربيـــة المـــاعز .
- ○ نشاطات أخرى.

سلمـت هذه الشهادة لإستعمالها في إطار جهـاز دعم الشباب

الرئيس

ملحق رقم 06: الفاتورة الشكلية للمواد المراد اقتنائها من طرف السيد (س.ب).

EURL CHARAF BOVINE EST

IMPORT- EXPORT DES PRODUITS, EQUIPEMENTS ET MATERIELS
LIES AU DOMAINE DE L'AGRICULTURE, LEURS PIECES
DETACHEES ET ACCESSOIRES

COMMERCE GROS ANIMEAUX VIVANTS

UV 10 N° 222B LOTS COOP.IM.EST NOUVELLE VILLE
ALI MENDJELI EL KHROUB CONSTANTINE
R C : 14B0070578-25/00
MF N° 001425069024248
Nis N 001425060027361
NIF N° : 001425069024248
ART N° : 25061012033
MOB 0550 80 24 09

FACTURE PROFORMAT N°

Constantine :

DOIT :

NOM ET PRENOM :

ADRESSE

REF	QTE	DESIGNATION	PU	MONTANT EN DA
1	1	béliers âge entre 18 et 24 mois	50 000,00	50 000,00
2	17	Antenaises pleines age entre 18 et 24 mois	45 000,00	765 000,00
			Total en HT	***815 000,00***
		RACE LOCALE	***TVA 9%***	***73 350,00***
			TOTAle TTC	***888 350,00***

Délais de livraison 3 mois après la commande
ARRETEE LA PRESENTE FACTURE PROFORMAT A LA SOMME DE :
Huit Cent Quatre Vingt Huit Mille Trois Cent Cinquante Dinars Algériens

ملحق رقم 07: وصل استيلام ملف القرض للسيد (س.ب).

ANNEXE N° 2

BANQUE DE L'AGRICULTUREET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

62/19

MILA, le **19/09/2019**

Groupe Régional d'Exploitation « GRE » : **MILA** Indice : **055**
Agence Local d'Exploitation **DE CHELGHOUM LAID** Indice : **833**

Reçu de : **Représentant de L'ANGEM DE MILA** (1)

Pour le compte de : . (2)
M/E ANGEM –ELEVAGE OVINS

Nature du crédit sollicité : Exploitation ☐ Investissement ☒
Montant du crédit sollicité : 670.713,04 DA.

Délai de réponse Fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐
35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs régionaux ☐
45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone : **021-98-92-04** Fax : **023-51-15-31**

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).

Chargée de Crédit
HAMLAOUI MERYEM AYA

1. Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur
2. Préciser l'identité de la société émettrice de la demande.

ملحق رقم 08: محضر المعاينة

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège : ALE CH LAID 833

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale :

Nature de l'affaire : ELEVAGE OVINS/ M.E ANGEM

Adresse : L

Nature et N° du Compte : A OUVRIR Date d'ouverture :

DATES

L'an deux mille dix-neuf et le deux du mois du JUIN, nous Mr. Sofiane, chargé clientèle, sommes déplacés au lieu d'exploitation, accompagné du promoteur, sis à , une fois sur place nous avons constatés ce qui suit:

- Un hangar de 55m^2 réservé à l'élevage ovins alimenté en électricité avec une source hydrique à savoir un bassin d'accumulation en plus d'une petite cour de 44 m^2 à coté du hangar.
- Une parcelle de terre d'une superficie de deux (2) hectares exploitée pour cette compagne en blé dur et en avoine, et qui sera utilisé pour son activité.
- l'existence de son maison d'habitation à côté de son exploitation qui confirme l'attachement à son activité.

De tous ce que nous avons constaté, on peut dire que l'intéressé est sérieux et maitrise très bien son métier.

La visite est terminée à 12:00

ST 122